الفصل الثالث

تحليل وتقويم جهود التكامل المعرفي في «الحوزة والجامعة» في إيران (1979م - 2009م)

حسان عبد الله حسان[1]

مقدمة

يعاني العالم الإسلامي حالة انقسام حاد في مشاريعه النهضوية، ويبدو هذا الانقسام واضحاً في عدم تبني إطار مرجعي تجتمع عليه الأمة للخروج من "حالة الغياب الحضاري". ويعود هذا الانقسام الحاد إلى الاتصال الفكري بالمجتمع الغربي في آخر مراحل الانهيار الحضاري؛ مرحلة سقوط الخلافة العثمانية، وما أحدثه من صدمة فكرية لدى مثقفينا، الذين رأوا في "المجتمع الجديد" -بكل ما يحمل من قيم واتجاهات وأنماط سلوكية- نموذجاً للنهضة والتقدم، من غير دراسة العوامل الاجتماعية والنفسية "لحادث التقدم الغربي" وظواهره الفكرية والسياسية التي ارتبطت بوجوده، وهو ما لم تعرفه "البيئة (النفسية والثقافية والاجتماعية والدينية) الإسلامية.

وكان من أبرز نتائج هذا "الاستيراد" و"الانبهار"؛ الذي أطلق عليه مصطلح "التنوير"، ظهور إشكالية كبيرة في النظام المعرفي في الواقع الإسلامي، ظلت

(1) دكتوراه في التربية الإسلامية، أستاذ أصول التربية بجامعة المنصورة – مصر. البريد الإلكتروني: hasnnaser@hotmail.com

obeikandl.com

آثارها باقية ومنذ عقود حتى الآن، وتمثلت هذه الإشكالية في "ازدواجية المعرفة"، وفي ضوئها قُسّمت المعارف –بصورة غير متعارف عليها من حيث المنهج– إلى "معارف دينية" تعبّر عن الموقف الديني وعلومه وأحكامه وشعائره، ومعارف غير دينية: دنيوية تعبّر عن العلوم الاجتماعية والطبيعية والتطبيقية، وهو ما اصطلح على تسميته في المشهد التعليمي الإسلامي نظام "التعليم الديني" و"التعليم المدني".

وقد تعرض المجتمع الإيراني بوصفه جزءاً من المجتمع الإسلامي لموجات التغريب نفسها، والانقسام والازدواجية الفكرية التي بدأت على المستوى التعليمي بإنشاء مدرسة دار الفنون مقابل المدارس الدينية، وانتهت بإشكالية أو ثنائية "الحوزة" بوصفها ممثلة للعلوم (الدينية) و"الجامعة" ممثلة للعلوم (الدنيوية)، فترتَّب على ذلك حدوث انفصال بين مكونات النسق الفكري للعقل الإيراني، بين ما هو ديني تقدمه الحوزة، وما هو دنيوي تقدمه الجامعة. ثم انتقلت هذه الإشكالية بعد قيام الثورة الإسلامية لإبراز تساؤل آخر طرحته الثورة ومنظّروها، وهو تساؤل عن "وحدة الحوزة والجامعة" كما جاء في الخطاب الفكري والسياسي للخميني.

يهتم هذا البحث بدراسة التجربة الإيرانية وتحليلها وتقويمها في مجال التكامل المعرفي في "الحوزة والجامعة" منذ عام (1979م–2009م)، وذلك من خلال تحليل الأدبيات الفكرية والخطابات الرائدة، التي ساهمت في تأصيل هذه الجهود، وتناول أبرز القرارات والإجراءات والمراكز والمؤسسات التي هدفت إلى تحقيق هذا الغرض. كما يسعى البحث إلى تقويم هذه التجربة من خلال المؤشرات التي طرحتها في أدبياتها المختلفة، للوقوف على أهم الإنجازات والإخفاقات فيها، وإبراز نواحي القوة والضعف لتطوير أفكار "الأسلمة" و"التكامل" في الواقع الإيراني، وما يمكن الاستفادة منه في تجارب إسلامية أخرى.

أولاً: الإجراءات المنهجية نحو التكامل المعرفي في الجامعة الإيرانية

خضعت الإصلاحات في الجامعة الإيرانية للتطورات السياسية التي حدثت في إيران منذ عام 1979م، وأبرزها نظرية "ولاية الفقيه" في الحكم، وهيمنة الحوزة الدينية على الواقع الاجتماعي، لا سيّما التعليم. وقد اتخذت هذه الإصلاحات عدة مسارات أساسية انطلقت من رؤية الخميني للجامعة الإسلامية، ويمكن تحديد أهم هذه المسارات فيما يأتي:

1 - الأصول الحاكمة للجامعة الإسلامية

أشار قرار المجلس الأعلى للثورة الثقافية إلى أن المبادئ التي تحكم عمل الجامعة الإسلامية على جهتين:

أ - كونها جامعة؛ وتتضمن وظائفها الأساسية ما يأتي:
- التنمية العلمية والعقدية المتوازنة للطلاب، وتوفير الرخاء والسعادة للشعب.
- إيجاد الحرية في التفكير، ودراسة الآراء والنظريات والأفكار المتعددة.
- ربط الأفكار والنظريات العلمية على المستوى النظري بالجوانب التطبيقية في المجتمع.
- امتلاك الجامعة القدرة على حل مشكلات المجتمع الفكرية والاجتماعية، والمشاركة في المشهد الفكري العام في المجتمع وإفادته.
- المحافظة على القيم والتقاليد والمفاهيم الأخلاقية للمجتمع.

ب - كونها جامعة إسلامية؛ وتتضمن في هذه الحالة، فضلاً عن الوظائف السابقة، مبادئ أخرى تصبغها بالصبغة الإسلامية، وهي:
- تنطلق الجامعة الإسلامية من رؤية توحيدية في جميع شؤون الجامعة، بالإضافة إلى ضرورة ترسيخ مبدأ "العلم والتعليم بمنزلة العبادة".
- تنمية الجوانب المعنوية الأخلاقية لأفرادها، والاهتمام بالتزكية، ونشر مكارم الأخلاق في المجتمع.

- تفعيل القيم الإسلامية في المجتمع، والشعور بالمسؤولية أمام الله في نشر المعارف الإسلامية داخل المجتمع.

وجاء الاهتمام بربط الجامعة بالمجتمع ومشكلاته الاجتماعية بعد النقد الموجه للجامعة في العهد السابق للثورة. ومن أبرز ما وجّه إليه من نَقد: انفصال الجامعة عن المجتمع وقضاياه وحاجاته، واختلاف لغة الجامعة عن لغة المجتمع، وتباين قيم المجتمع (الدينية) عن قيم الجامعة (العلمانية). وقد جاء التوجه الجديد في الجامعة ليؤكّد معالجة هذه المساوئ التي كانوا يعدّونها خادمةً للغرب والاستعمار العالمي، وليس للإيرانيين.

كما يتوافق مع هذه الأهداف ما قرره المجلس الأعلى للثورة الثقافية في "البرامج الأساسية لمؤسسات التعليم العالي"، من ضرورة العمل على "تعميق المعرفة الدينية الخاصة بمنظومة القيم الإسلامية، وتنمية الوعي الاجتماعي وثقافة حب المشاركة وتحمل المسؤولية والاستقلالية في الجامعات".

2 - قانون حفظ الحدود والآداب الإسلامية في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي[2]

نظمت الجامعات ومؤسسات التعليم العالي شكل العلاقات بين الطلاب من الجنسين داخل الجامعة من خلال قانون "حفظ الحدود والآداب الإسلامية"، الذي أكد ضرورة الفصل بين الجنسين داخل قاعات الدرس العلمي، وفي جميع الميادين التي يحتمل فيها "الاختلاط" بين الذكور والإناث مثل: قاعات القراءة، والمعامل والمختبرات، والمستشفيات، وممارسة الرياضة، وأماكن التجمعات. كما أكد ارتداء "الحجاب" للطالبات في كل هذه الأماكن، وعدم التخلي عنه

(2) آيين نامه حفظ حدود وآداب إسلامي در دانشگاهها ومؤسسات آموزش عالي (قانون المحافظة على الآداب والأخلاق الإسلامية) (مصوب جلسات **114 – 116 – 117 – 121**، **مؤرخ 1366/3/5هـ.ش، 1366/3/26 هـ.ش، 1366/4/2 هـ.ش و1366/5/6هـ.ش، شوراي عالي انقلاب فرهنگى) (المجلس الأعلى للثورة الثقافية).**

لأي سبب. كما حث هذا القانون على ضرورة مراعاة "عدم الاختلاط" عند بناء الجامعات وتصميم قاعات الدرس؛ إذ تكون متسقة مع القيم الإسلامية.

3 – العناصر البشرية المكونة للجامعة (الأستاذ – الإدارة– الطالب)

نتيجة لحالة الصراع بين الاتجاهات الفكرية المختلفة داخل الجامعة بعد قيام الثورة الإسلامية، اتخذ قرار غلق الجامعات مدّة أربع سنوات، تمّ خلالها إعداد القوانين الخاصة بتعيين أعضاء هيئة التدريس، ومديري الجامعات، وسياسات قبول الطلاب بما يتوافق مع التوجهات الفكرية الجديدة. وفيما يتعلق بتعيين أعضاء هيئة التدريس والمديرين اشترط القانون الجديد توفر خمسة متطلبات في هذه الفئات، هي:[3]

أ – التقوى والورع واجتناب كل ما يضر أو يمس بهما.

ب – الالتزام (الاعتقادي) بالقانون الأساسي للجمهورية الإسلامية في إيران، لا سيما ولاية الفقيه.

ج – الاشتهار بحسن السمعة والأخلاق الحسنة.

د – عدم المشاركة في الحكم في عهد النظام السابق؛ النظام البهلوي.

هـ – عدم الانتماء إلى أحزاب أو منظمات غير قانونية.

أما فيما يتعلق بسياسات القبول بالجامعات فإنه يخضع لمجموعة من المعايير الأكاديمية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية. ويحظى المعيار السياسي بالأهمية الأولى، ثم يأتي في المرتبة الثانية المعياران الاقتصادي والاجتماعي، وأخيراً المعيار الأكاديمي.[4]

---

(3) انظر: آيين نامة مديريت دانشگاهها ومؤسسات آموزش عالي (قوانين الجامعة ومؤسسات التعليم العالي) (مصوب دويست وچهل ونهمين جلسة مؤرخ 1370/4/11هـ) (جلسة 181، 183 تاريخ 1367/12/23هـ.ش).

(4) Sakurai, Keiko. "University Entrance Examination and the Making of an Islamic Society in Iran: A study of the Post-Revolutionary Iranian Approach to "konkur"." *Iranian Studies*, Vol. 37, September 2004, p. 391.

وبما يتصل بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي، فإن الهدف فيه هو الارتقاء بالمناطق غير المتميزة؛ أي المناطق الأكثر فقرًا؛ إذ حدد لها نصيب أكبر لدخول الجامعة. "ففي عام 1983 خصص حوالي 35% من حصة دخول الجامعات للمناطق الريفية، وفي عام 1998 ارتفعت النسبة إلى 69%."[5] وفيما يتعلق بالمستوى السياسي، الذي يشير بوضوح إلى "أدلجة" النظام التعليمي، فهو أداة لترسيخ الفكر الإسلامي والثوري في المجتمع. وفي هذا المستوى أشار المقياس بوضوح إلى أن أهم شروط القبول في الجامعة هي عدم الانحراف عن نظام الجمهورية الإسلامية، وهذا الانحراف يتمثل –طبقًا لرؤية النظام السياسي– في: محاربة النظام الإسلامي؛ أي نظام الجمهورية الإيرانية، والانتماء إلى تنظيمات معادية للنظام الإسلامي؛ أي نظام ولاية الفقيه، والدعاية للمذاهب الوضعية والمادية المخالفة للإسلام، والوقوع في الفساد الأخلاقي.

كما أشارت إحدى الدراسات إلى أن أهم معايير القبول في الجامعات الإيرانية، ليست هي المستوى الأكاديمي أو الاختبار النظري، وإنما هناك معايير أخرى هي:[6]

- الالتزام العقدي للطالب؛ (أي الالتزام بنظام الولي الفقيه).
- وجود توصية من مؤسسة دينية.
- المعرفة بالفلسفة والتشريع الإسلاميين.
- المساهمة في الانتخابات الوطنية العامة.

4 – المقررات والمناهج الدراسية

تضمنت المناهج الجامعية مجموعة من الدروس العامة التي أطلق عليها "المعارف الإسلامية"، وتتمُّ دراستها في مختلف أقسام الجامعة الدراسية، حسب

(5) lbid., p. 391.

(6) العواملة، خالد عبد الحميد. "الثورة الإيرانية وشرعية النظم السياسية العربية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1992م، ص275.

المراحل الدراسية، في محاولة لغرس القيم الإسلامية في الجامعة، ونشر الثقافة الدينية بين خريجي الجامعة الإيرانية في ضوء التوجهات نحو الأسلمة والتكامل المعرفي، كما يظهر في الجدول الآتي.

جدول يوضح أقسام المعارف الإسلامية العامة ودروسها في الجامعات الإيرانية[7]

القسم الأساسي	العناوين الفرعية	عدد الساعات
-گرايش مباني نظري إسلام (الأصول النظرية للإسلام)	-العقيدة الإسلامية (النبوة والإمامة). - الإنسان في الإسلام. - الحقوق الاجتماعية والسياسية في الإسلام.	32 32 32
- أخلاق إسلامي (الأخلاق الإسلامية)	- فلسفة الأخلاق. - الأخلاق الإسلامية (المفاهيم والأصول). - الأخلاق العملية. - العرفان العملي في الإسلام.	32 32 32 32
- انقلاب إسلامي (الثورة الإسلامية)	- الثورة الإسلامية في إيران. - التعريف بالقانون الإسلامي للجمهورية الإسلامية. - الفكر السياسي للإمام الخميني.	32 32 32
- تاريخ وتمدن إسلامي (تاريخ الحضارة الإسلامية)	-تاريخ الثقافة والحضارة الإسلامية. - تاريخ تحليلي للصدر الإسلامي. - تاريخ الإمامة. - تفسير موضوعي للقرآن. - تفسير موضوعي لنهج البلاغة.	32 32 32 32 32

تُعَدّ دروس "المعارف الإسلامية" هدفاً محورياً للتعليم الجامعي لتحقيق التكامل المعرفي، كونه يؤسس لخبرة مشتركة بين جميع الطلاب، كما أنه يقدّم المعرفة الإسلامية الضرورية فيما يتعلق بالإيمان والأخلاق والثقافة الإسلامية. وأساتذة الحوزة هم مَن يقومون بتدريس هذه الدروس. وجريان الأمور على

(7) الجدول من إعداد الباحث ومصدر البيانات: شواري عالي انقلاب فرهنگي (المجلس الأعلى للثورة الثقافية).

هذا النحو يكرّس علاقة الحوزة بالجامعة الإيرانية بعد الثورة، ويُعدّ أحد عوامل التخفيف من حدة الازدواجية بين الحوزة والجامعة، فقد أصبح من المألوف رؤية الحوزويين معلمين داخل قاعات الدرس الجامعي، وهو الأمر الذي لم يكن معهوداً من قبل في المشهد الجامعي. والمعرفة الإسلامية الأساسية التي تقدم هنا -أيضاً- تحتوي على عناصر إضافية خاصة بالتجربة الإيرانية، مثل الثورة الإسلامية، والفكر السياسي للخميني، وهو ما يشير إلى وجود بُعد أيديولوجي أكثر منه إسلامي في المقررات العامة، أو بحسب تعبير آخر "التعليم العام".

5 - الوجود الحوزوي في الجامعة

حدد الخميني -بعد الثورة- مهام المرجع أو الزعيم (الولي الفقيه) في توجيه شؤون المجتمع السياسية والاقتصادية والثقافية كافة، وانعكس ذلك بشكل واضح على الجامعة الإيرانية، خاصة فيما يتعلق بالوجود الحوزوي الذي هيمن على أمور الجامعة الإيرانية وأنشطتها كافة؛ ففي فترة ما تقلّد رئاسة جامعة طهران أحد المعممين دون أن يكون مؤهلاً بأية درجة علمية جامعية.[8] ويمكن تحديد أبرز مجالات الوجود الحوزوي بصورة تنظيمية في البناء الإداري والثقافي للجامعة فيما يأتي:

أ - مؤسسة الولي الفقيه (نهاد نمايندگي مقام معظم رهبرى در دانشگاه): تراقب هذه المؤسسة -التي تمثل الولي الفقيه- الأبعاد القيمية والأخلاقية والثقافية في الجامعة في ضوء المعايير والقواعد الإسلامية، وارتباطها الأكبر بفئة الطلاب والتشكيلات الطلابية بالجامعة. ومن أهم أهدافها المعلنة:[9]

- تنمية العلاقات بين الطلاب والجامعة وتعميقها على أساس القيم الإسلامية.

---

(8) وهو آية الله عباس على عميد زنجاني، وهو أول رجل دين يتولى رئاسة جامعة طهران في الفترة من (نوفمبر 2005م - فبراير 2008م).

(9) شوراى عالي انقلاب فرهنگى. (المجلس الأعلى للثورة الثقافية) (مصوب سيصدروبيمت وجهارمين جلسة مؤرخ 1372/12/3هـ.ش).

- تنمية الفضاء المعنوي الإسلامي في الجامعة، وتعميق الفضائل الأخلاقية.
- توجيه البيئة السياسية للجامعة.
- الهداية والتوجيه الفكري للمنظمات الطلابية في الجامعة.
- تحقيق قيم الثورة الإسلامية وسيادتها على المستويات العملية.
- مواجهة العقائد والأفكار المنحرفة والغزو الثقافي، وتنمية روح الاستقلال الفكري.
- تعزيز العلاقة والوحدة بين الحوزة والجامعة.

وتقوم هذه المؤسسة بتعبئة الطلاب معنوياً ومادياً باتجاه القيم والأفكار الأساسية لخط الثورة الإيرانية، لا سيما الاتجاه التقليدي فيها، وهو الاتجاه الذي يمثله "المرشد". وتقوم هذه المؤسسة على متابعة تنفيذ الأمور الدينية والمذهبية، كإقامة الصلاة، وصلاة الجمعة، والمجالس المذهبية والشعائر المختلفة داخل الجامعة، والإشراف على تطبيق القرارات والقوانين الخاصة بمراعاة القواعد والقيم الإسلامية، ومتابعة دروس المعارف الإسلامية وتقويمها. وتصدر هذه المؤسسة مجلة بعنوان "آواي نهاد" (صوت المؤسسة) تتضمن آراء مؤسسة "القيادة" التوجيهية والإرشادية لطلاب الجامعات.

ب - لجنة حماية الباحثين والمنظرين (هيئت حمايت از كرسي هاى نظرية پردازي ومناظره وپژه علوم إنساني ومعارف ديني): تختص هذه اللجنة بقضية "التنظير الفكري" في العلوم الإنسانية والمعارف الدينية. وهدفها الأساسي إنتاج نظريات جديدة في هذه المجالات وفقاً للرؤية الإسلامية، يتولى إعدادها باحثون مؤهلون. وتخصص هذه اللجنة مجموعة من الأقسام للوصول إلى النظرية الجديدة، هي:[10]

(10) نويدي، محمد علي. **كرسي هاي نظريه پردازي علمي وشبكه هاى تفكر**، (قسم التنظير العلمي) 1387هـ/2008م. www.Korsi.ir.

– قسم التنظير العلمي "كرسي نظرية پردازي": ويتم فيه طرح الافتراضات والأصول الأساسية للنظرية المراد تعميمها.

– قسم الابتكار والإبداع "كرسي نو آورى": ويتم فيه عرض عناصر الجدة في النظرية المراد تعميمها، واختلافها عن النظريات المطروحة في الساحة الفكرية.

– قسم النقد "كرسي نقد": وفي هذا القسم يتم نقد النظرية المراد تعميمها من حيث إبراز إيجابياتها وسلبياتها، لتحديد مدى قبول هذه النظرية ورفضها، مع رعاية النقد المنطقي والأخلاق العلمية.

– قسم المناظرة "كرسي مناظره": وفي هذا القسم يتم التباحث بين صاحب النظرية والناقدين لها بصورة شفهية، من أجل تقديم تفسيرات علمية لأوجه النقد والاعتراضات.

– قسم النشر والإعلام "كرسي ترويجي": ويقوم هذا القسم بنشر النظريات العلمية الجديدة، بهدف إشاعة روح الابتكار بين الباحثين.

وتوجد ستة ميادين علمية رئيسة لعمل هذه اللجنة، هي: "العلوم الاجتماعية، والعلوم السلوكية، والعلوم العقلية، والعلوم النقلية، والأدب واللغة، والثقافة والفنون". وتبدو أهمية هذه اللجنة في تفعيل الآراء والأفكار الموجودة في ميدان العلوم الإنسانية، بهدف سد الفجوة بين الرؤى الغربية والرؤية الإسلامية. وقد بلغت الطروحات المقدمة –حسب ما وقف عليه الباحث– (137) أطروحة. وتقوم هذه اللجنة بدراسة مفصلة للوقوف على أهم النتاجات الفكرية، وتحليلها في ضوء الأهداف المعلنة لها، ومدى إسهام هذه الأطروحات في ميدان العلوم الإنسانية والمعارف الدينية.

ت – معادلة المراحل الدراسية الحوزوية بالشهادات الجامعية

كان من ضمن الانتقادات التي وُجِّهت للحوزة قبل الثورة، عدمُ وجود أساليب تقويم تسهم في منح درجات علمية مقننة مثل الجامعيين. لذلك صدر قرار من

المجلس الأعلى للثورة الثقافية بمعادلة المراحل الدراسية الحوزوية بالشهادات الجامعية. ومعالجة هذا النقص في معادلة شهادة الحوزة بالشهادة الجامعية لدى الحوزويين، له أهداف أيديولوجية أخرى، تتمثل في تمكين خريجي الحوزة من التدريس بالجامعة، دون الحاجة إلى الحصول على شهادات جامعية، ومن ثم مساواتهم بالجامعيين. وجاءت معادلة المراحل الدراسية الحوزوية بالدراسة الجامعية على النحو الآتي:

- الانتهاء من المستوى الأول من برنامج دراسة "السطوح" في الحوزة يعادل الانتساب إلى الجامعة.
- الانتهاء من المستوى الثاني من برنامج دراسة "السطوح في الحوزة يعادل درجة "الليسانس" الجامعية.
- الانتهاء من المستوى الثالث من برنامج دراسة "السطوح" في الحوزة يعادل درجة "الماجستير الجامعية".
- الانتهاء من المستوى الرابع من برنامج دراسة "السطوح" في الحوزة يعادل درجة "الدكتوراه" الجامعية.

6 - جامعة إعداد المعلم الجامعي "دانشگاه تربيت مدرس"

واجهت الجامعة الإيرانية بعد الثورة؛ في ظل المشروع التربوي الحديث، نقصاً حاداً في أعداد هيئة التدريس المؤهلين والمتفقين فكرياً مع الاتجاه الإسلامي للثورة. وقد كان هذه النقص أحد الأسباب الرئيسة في تعليق الدراسة بالجامعات مدّة زمنية اقتربت في بعض الفروع الجامعية من أربع سنوات. ولمواجهة النقص في الكم والكيف لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة، أنشئت عام 1981م -بعد أقل من عام لقيام الثورة- "دانشگاه تربيت مدرس"؛ أي "جامعة إعداد المعلم".[11] والهدف العام لهذه الجامعة تربية أعضاء هيئة التدريس بالجامعة

(11) يستخدم في الفكر التربوي الإيراني مصطلح "تربيت مدرس" (إعداد المعلم الجامعي)، ويقصد به إعداد المعلم الجامعي. أمّا إعداد المدرسين والمعلمين للمراحل قبل الجامعية، فيطلق عليه اسم "تربيت معلم" (إعداد المعلم قبل الجامعي).

في الفروع والأقسام المختلفة ومراكز التعليم العالي، والارتقاء العلمي والبحثي بهم، وتنمية الدراسات العليا وتطوير أقسامها. والأهداف المعلنة للجامعة هي:[12]

- إعداد المعلمين المؤمنين بالثورة الإسلامية ومبادئها الفكرية القائمة على الإسلام والإيمان، والعمل بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية، وإرضاء الله تعالى.
- إعداد المعلمين في المجالات والفروع العلمية المختلفة في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، بما يحقق الاكتفاء والاستقلال العلمي في الدولة.
- إعداد المعلمين المهرة الذين يستطيعون تحسين نوعية التعليم والبحث العلمي، والإسهام في إحداث التغييرات الجوهرية، وتطوير التعليم العالي.

7 – مركز دراسة وتدوين كتب العلوم الإنسانية للجامعات (سمت)

وهو من أهم المراكز التي أنشئت بعد الثورة في ظل تحقيق إسلامية الجامعة. ويقوم هذا المركز بإعداد كتب العلوم الإنسانية في الجامعة وتدوينها من خلال اتجاهين أساسيين: هما: التأليف، والترجمة؛ بغرض توفير المصادر والمراجع العلمية والتعليمية في الجامعات ومراكز التعليم العالي. ويضم المركز أكثر من (21) قسماً علمياً تخصصياً لتحقيق هذا الغرض. ومن الجدير بالذكر أن أحد هذه الأقسام هو قسم "اللغات الأجنبية" الذي يهتم بعملية الترجمة من اللغة الإنجليزية وإليها. وقسم التخطيط والبحوث الذي يهتم بإعداد الكتب للنشر، كما يقيم حلقات وورشات علمية للباحثين والأساتذة المؤلفين؛ بغرض البحث في المسائل الإسلامية الدراسية في ميدان العلوم الإنسانية، وتحديد أولويات الإعداد والتأليف. كما يصدر المركز مجلتين، هما: "سخن سمت (حديث سمت)"، و"خبر نامه سمت (أخبار سمت)".

---

(12) انظر سياسات الجامعة وعملها واستراتيجيتها:

– دانشگاه تربيت مدرس (جامعة إعداد المعلم الجامعي): **گزارش عملكرو معاونت آموزشی (تقرير انجازات معاونية التعليم)**، طهران 1376هـ.ش/1997م.

ثانياً: الإجراءات المنهجية نحو التكامل المعرفي في الحوزة العلمية

أشار الخميني إلى أوجه القصور في الحوزة العلمية قبل الثورة، وأهمّ أوجه القصور هذه هي: وجود ما أسماه "العلماء المتحجرين المتظاهرين بالصلاح"، الذين حرموا الحوزة في إيران من دراسة الفلسفة والعرفان واللغات الأجنبية، وفصل الدين عن السياسة، وانفصال الحوزة عن المجتمع واحتياجاته. لذلك دعا الخميني إلى تنظيم الحوزات وإعادة هيكلتها، ورفض شعار "نظام الحوزة في عدم نظامها". وأكد في بياناته بعد الثورة على ضرورة ربط الحوزة بحاجات المجتمع وتطلعاته، وذلك من خلال ابتكار نظريات فقهية ترتبط بالواقع؛ فالفقه الإسلامي فقه متحرك يرتبط بعنصري الزمان والمكان. ومن هنا رأى الخميني أن على المجتهد ضرورة الإحاطة بالعلاقة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وأنّ السؤال الأهم الذي تجب مراعاته في البرنامج التدريسي والتعليمي للحوزة، هو: كيف نطبق الأصول الثابتة للفقه في عمل الفرد والمجتمع؟ وكان لدعوة الخميني أثر ملموس في ارتباط كثير من المراجع والطلاب بالنظام الجديد في إيران بعد الثورة، ومواجهة الاتجاه التقليدي الذي رفض فكرة إيجاد إصلاحات أو تغييرات في نظام الحوزة. ونشير فيما يلي إلى أبرز مستويات التغيير أو الإجراءات المنهجية الجديدة التي اتخذت لتطوير عمل الحوزة، خاصة ما يتعلق بتحقيق التكامل المعرفي في المشهد التعليمي الجامعي.

1 – إدارة الحوزة

شهدت الحوزة العلمية في قُمْ –على المستوى الإداري– تغييرات هيكلية مهمة، تمثلت في تشكيل أول إدارة للحوزة في إيران على مستوى تاريخها الطويل. فقد تشكّل المجلس الأعلى لشورى الحوزة بِقُمْ في أوائل عام 1981م بتأييد من الخميني وبعض المراجع في الحوزة، في محاولة لتقنين الدرس العلمي

في الحوزة، وضم المدارس التعليمية تحت هذه الإدارة.[13] ومن أهم وظائف مجلس شورى الحوزة:[14]

- إعداد البرامج الدراسية لكل المستويات والمراحل التعليمية في الحوزة، وتدوينها، مع مراعاة عوامل القوة والضعف في النظام السائد في الحوزة.
- مشاركة "جامعة المدرسين" المجامع العلمية الأخرى في إعداد البرامج المدرسية وتدوينها.
- تحديد الضوابط الخاصة بمسألة قبول الطلاب في الحوزة.
- الإشراف على الجوانب السلوكية والأخلاقية للطلاب المسجلين في الحوزة.
- عقد الامتحانات، وتجهيز ملفات خاصة بكل طالب.
- تشكيل إدارات المدارس التي تخضع لإشراف المجلس، لتهيئة أسباب المعيشة للطلاب، وتوفير المستلزمات الدراسية.

2 - تحولات النظام التعليمي في الحوزة: جامعة الإمام الصادق نموذجاً

اتخذت في الحوزة إجراءات منهجية على مستوى النظام التعليمي؛ إذ تم تحديث التعليم في الحوزة في عدد من الاتجاهات، أشار إليها عبد الجبار الرفاعي؛ أحد أساتذة الحوزة، وهي:[15]

أ - إعادة تدوين المقررات والكتب الدراسية بأسلوب حديث، ينأى عن الصياغات الكلاسيكية لتلك الكتب، المشبعة بالإبهام والغموض، والموضوعات

(13) ما تزال بعض المدارس الدينية على النظام الإداري القديم تخضع لإشراف المراجع.

(14) شيرخانى، علي. "**تحولات حوزه ى علمية ى قم پس از انقلاب اسلامي**"، **دانشگاه اسلامي (التحولات التي شهدتها الحوزة العلمية بعد الثورة الإسلامية)**، طهران، سال هشتم، شماره 23، 24، پاييزو زمستان 1383هـ.ش، ص114.

(15) الرفاعي، عبد الجبار. **تحديث التعليم الديني في الحوزة العلمية والتمهيد لانبثاق السؤال اللاهوتي الجديد**، بيروت: الحياة الطيبة، ع15، طبعة إلكترونية.

الهامشية، والتوسع فيما ينبغي الاختصار فيه، والاختزال والتكثيف فيما ينبغي التوسع فيه، والاضطراب المنهجي في ترتيب المسائل. وقد استبدلت كتبٌ أخرى بهذه الكتب، أعادت ترتيب المسائل وفق منهجية أحدث، وتهذيب ما هو هامشي أو استبعاده، وصياغتها بأسلوب واضح بعيد عن الاختزال والغموض.

ب – تنظيم البرامج والفصول الدراسية، والسعي لتدشين تخصصات في المعارف الإسلامية، وتعزيز طريقة الامتحانات والاختبارات التحريرية والشفوية، واعتماد الدرجات والرتب العلمية.

ت – استعارة الصيغة الحديثة للتعليم الجامعي، بالارتقاء بالبرامج الدراسية إلى مساقات التعليم الجامعي، وإحداث تخصصات متنوعة في المعارف الإسلامية، باستعارة الحقول المختلفة للعلوم الإنسانية، أو تدشين تخصصات في العلوم الإنسانية.

وقد أضيفت درجة الليسانس (كارشناسی) والماجستير (كارشناسی ارشد) والدكتوراه (دكتر) في الحوزات الجديدة التي أنشأت في ظل هذه التحولات، وقد ظهرت تحت مسميات جامعية مثل: "مؤسسة الخميني للبحث العلمي والتعليم"، "جامعة المفيد"، "مؤسسة باقر العلوم للتعليم العالي"، "معهد الفقه والحقوق"، "جامعة الإمام الصادق". كما تأسس أكثر من (500) مركز بحثي يستوعب الخريجين الجدد في هذه المعاهد والمؤسسات والجامعات الحوزوية، بهدف تحقيق التكامل المعرفي بين الحوزة والجامعة، سواء أكان ذلك في إصدار الدوريات المختلفة، أم إعداد الكتب في ميادين العلوم الإنسانية.

ومن الفروع العلمية الدراسية التي أضيفت إلى الحوزة في ظل هذه التحولات، وأصبحت ضمن البرامج الدراسية: تاريخ الإسلام، وعلوم الحديث، والفلسفة الإسلامية، والمذاهب الإسلامية، وتفسير القرآن وعلومه. كما أصبحت اللغة الأجنبية أساسية في النظام التعليمي الجديد وهو ما كان مُحرَّماً قبل الثورة.

جامعة الإمام الصادق نموذجاً

أول جامعة تأسست في الحوزة على نمط التعليم الجامعي هي جامعة الإمام الصادق، وكان ذلك عام 1983م. وقد جاء في التعريف بها أنها "جامعة إسلامية غير حكومية ضمن إطار التعليم العالي في إيران، أسست من أجل التعليم ورفع مستوى العلم البشري المبني على أساس وجود غاية للحياة، وتعاليم الوحي والمعارف والعلوم الإسلامية"، كما أنها "أُسست من أجل تحقيق الجمع بين الحوزة والجامعة، وتربية كوادر ملتزمة ومتخصصة في العلوم الأكاديمية والحوزوية."[16]

وتقوم فلسفتها التربوية على مبادئ تربوية عدّة، يقوم عليها البرنامج الدراسي والتعليمي، وتتصل هذه المبادئ بنظرتها: للتكامل المعرفي، والمناهج والمقررات، والتكوين المعرفي المطلوب للهيئة التدريسية والطلابية؛ وتفصيل هذا على النحو الآتي:

فيما يتعلق بالتكامل المعرفي: تؤكّد الجامعة أن العلم نور إلهي ورأس مال كبير، ومادة أصيلة لكمال الإنسان المؤهل المهذب وارتقائه. وترى الجامعة أن ابتعاد الحوزات العلمية والجامعات عن العلوم التي تخص كلاً منهما يؤدي إلى خسائر لا تعوض في المجتمع الإسلامي، لذلك فهي تَعدّ نفسها التطبيق الفعلي لارتباط الحوزة بالجامعة، وتسعى من خلال ذلك، مستعينة بالمنجزات والنخب العلمية لهذين المركزين العلميين، إلى العمل على تربية الطلاب الذين يتخذون من الدين محوراً لعملهم وهم مدركون لظروف عصرهم، وملتزمون بقيم الإسلام الأصيل، ومن ثمّ، فالهدف الأساس لهذه الجامعة "إقامة نموذج دراسة حوزوية بأسلوب منهجي منظم".

وفيما يتعلق بالمتون والمقررات: تؤكد الجامعة ضرورة إصلاح المتون

(16) للاستزادة حول وثائق الجامعة، ينظر: دانشگاه إمام صادق. **(جامعة الإمام الصادق)** .www.isu.ac.ir.

الدراسية، ورفع مستواها بشكل منظم، وتوسعتها، وجعل البحث العلمي محوراً للتعليم. كما تؤكد ضرورة تعلّم اللغات الأجنبية واللغة العربية. وتنقسم المجموعات والبرامج الدراسية المقررة إلى قسمين؛ برنامج عام، وبرنامج خاص:

فالبرنامج العام يدرسه كل الطلاب، وهو يتضمن المجموعات الآتية:

1 – مجموعة علوم اللغة العربية (النحو، والصرف، وعلم اللغة، وعلوم البلاغة).

2 – مجموعة العلوم العقلية (المنطق، والفلسفة الإسلامية، وعلم الكلام).

3 – مجموعة الفقه (علم الفقه، وتاريخ الفقه، وعلم الأصول، وتاريخ علم الأصول).

4 – مجموعة العلوم الإنسانية (مبادئ القانون العام، والاقتصاد السياسي، وعلم النفس الاجتماعي، ومبادئ التربية، وعلم الأخلاق).

5 – مجموعة المعارف العامة (أصول البحث العلمي، وأصول تحقيق المخطوطات، واللغة الفارسية، واللغة الإنجليزية، والحاسوب).

6 – مجموعة علوم القرآن (التجويد، والحفظ، والتفسير، والتفسير الموضوعي، ومناهج التفسير، وبحوث قرآنية).

7 – مجموعة علوم الحديث (علم الدراية، وعلم الرجال).

أمّا البرنامج الخاص، فيخضع لتخصص الكليات المختلفة في الجامعة، وهي: كلية الإلهيات والمعارف الإسلامية والإرشاد، وكلية المعارف الإسلامية والحقوق، وكلية المعارف الإسلامية والعلوم السياسية، وكلية المعارف الإسلامية والإدارة، وكلية المعارف الإسلامية والثقافة والإعلام، وكلية المعارف الإسلامية والاقتصاد، والفرع النسوي، ويتضمن أقسام (الإلهيات، والحقوق، واللغة العربية وآدابها).

وفيما يتعلق بالمراحل الدراسية والدرجات العلمية:

تجمع المراحل الدراسية الدرجات العلمية بين الصيغة الحوزوية والجامعية، ومدّة الدراسة في الجامعة (12) عاماً موزعة على أربع مراحل:

1 – المرحلة العامة (البكالوريوس)، ومدتها (5) سنوات، وتعادل حوزوياً إنهاء مرحلة المقدمات.

2 – المرحلة العالية (الماجستير)، وهي تعادل حوزوياً إنهاء مرحلة "السطوح".

3 – المرحلة العليا (الدكتوراه)، وهي تعادل حوزوياً مرحلة "البحث الخارج".

4 – مرحلة (الاجتهاد)، وفي نهاية هذه المرحلة يخضع الطالب امتحان في مجال دراسته، تجربة لجنة مكونة من كبار المجتهدين، لتحديد إذا كان الطالب قد صار "ذا رأي ونظر في استنباط الأحكام الشرعية" بمستوى "الاجتهاد الفعلي"، أم لا.

أمّا فيما يتعلق بالتمويل، فيتم تمويل الجامعة من مصارف الحوزة، ولا يتكلف الطلاب أو الدولة أيّ تكاليف، بل يُصرَف للطلاب راتب شهري كما هو مقرر في المدارس الحوزوية من قبل، ويعمل به أيضاً في جامعات الحوزة.

3 – المراكز والمؤسسات "پژوهشگاه حوزه و دانشگاه" (مؤسسة الحوزة والجامعة)[17]

من أبرز المراكز والمؤسسات الفكرية التي أنشئت لمعالجة مسألة التكامل المعرفي، مركز بحوث الحوزة والجامعة، الذي أنشئ عام 1982م بقرار من الولي الفقيه (الإمام الخميني)؛ إذ وجه إليه اهتمامه بصورة مباشرة، وكان اسمه آنذاك:

(17) انظر: وزارت علوم ، تحققات وفناوری: **نقش پژوهشگاه حوزه ودانشگاه در توسعه علوم إنساني–إسلامي** (دور البحوث في الحوزة والجامعة في تطوير العلوم الإنسانية الإسلامية)، طهران 1388هـ.ش/2009م.

"معهد بحوث الحوزة والجامعة" (دفتر همكارى حوزة ودانشگاه)، والهدف الأساس لإنشائه هو تحقيق المساهمة الفكرية والعملية من خلال إجراء البحوث العلمية في مسألة أسلمة الجامعات، وذلك عن طريق تعاون علمي بين الحوزويين والجامعيين. وبدأ هذا المركز بخمسة أقسام أساسية للبحث والتأليف، هي: الاقتصاد، وعلم الاجتماع، والحقوق، والعلوم السياسية، وعلم النفس والعلوم التربوية، وتم تأسيس أقسام أخرى هي: العلوم القرآنية، والإدارة، والتاريخ. وفي عام 1999م أصبح المجلس تحت رعاية القائد الأعلى (المرشد)، ومسؤولية المجلس الأعلى لشورى الحوزة العلمية في (قُمْ) ووزارة العلوم والبحث العلمي، كما تم إضافة قسم آخر؛ هو قسم الفلسفة والكلام. وفي عام 2003م، تم تغيير اسم المعهد فأصبح "مؤسسة پژوهشي حوزة ودانشگاه": "مؤسسة بحوث الحوزة والجامعة". والتقسيم الحالي للمؤسسة يتضمن مراكز البحوث الآتية:

أ – مركز بحوث العلوم الاجتماعية، ويتضمن فروع (الاقتصاد، والإدارة، وعلم الاجتماع، والعلوم السياسية).

ب – مركز بحوث العلوم السلوكية، ويتضمن فروع (العلوم التربوية، وعلم النفس، وفلسفة العلوم الإنسانية).

ت – مركز بحوث العلوم الإنسانية (تاريخ الإسلام، والبحوث القرآنية، والحقوق، والفلسفة والكلام).

وفي الأعوام الأخيرة بدأت المؤسسة تضيف إلى عملها وظيفة أخرى، هي إعداد وتدريب القوى البشرية القادرة على تحقيق أهدافها الفكرية، ومن ثمّ أضيف إليها بُعد التعليم والتدريب للعنصر البشرى. وتُصدر المؤسسة دوريات عدة تهتم فيها بدراسة الأفكار والنظريات الموجودة في العلوم الإنسانية ونقدها، وطرح الرؤية الإسلامية والمنهجية الإسلامية من خلال البحوث والدراسات التي تجري داخل المؤسسة، ومن هذه الدوريات: "حوزه ودانشگاه" (الحوزة والجامعة)،

"فصلنامه علمي پژوهشى" (مجلة البحث العلمي)، "جستارهاي اقتصادي"، (بحوث اقتصادية) "تربيت اسلامي" (التربية الإسلامية)، "مطالعات إسلام و روانشناسى" (الدراسات الإسلامية وعلم النفس). "إسلام وعلوم اجتماعي" (الإسلام والعلوم الاجتماعية).

وتهتم البحوث والدراسات المنشورة في هذه الدوريات بإبراز المنهجية الإسلامية في ميادين العلوم الإنسانية ومقارنتها بالمنهجيات الوضعية، ونقد الرؤى الإسلامية وتقويمها، والدعوة إلى تحقيق التكامل المعرفي والتقريب بين الحوزة والجامعة، وعرض المصادر المعرفية الإسلامية، وإحياء التراث المعرفي الإسلامي. كما أصدرت مؤسسة "بحوث الحوزة والجامعة"، أكثر من مئة وعشرين كتاباً في الفروع العلمية المذكورة سابقاً، وأجرت ما يزيد على (120) مشروعاً بحثياً، وأصدرت أكثر من (150) عنوان كتاب، و(700) بحث علمي تناقش مقدمات نظريات العلوم الإنسانية من وجهة النظر الإسلامية، أو "إعادة بناء العلوم الإنسانية".

ثالثاً: تقويم جهود التكامل المعرفي في الجامعة والحوزة العلمية

تتطلب عملية تقويم جهود التكامل المعرفي في الجامعة والحوزة العلمية في إيران، الإشارة إلى أهم أهداف هذا التكامل، الذي حدده الفكر التربوي الإيراني بعد الثورة الإيرانية، ويمكن إيجازها فيما يأتي:

1 – إنتاج نموذج معرفي ينطلق من الرؤية التوحيدية، مقابل النموذج المعرفي المادي التغريبي الذي ارتبط في الذهنية الإيرانية بالاستبداد السياسي للدولة البهلوية من جهة، وبالغرب الاستعماري من جهة أخرى، وأصبح الفكر والثقافة والشخصية الإيرانية رهائن للنموذج الغربي المادي، من خلال رواد هذا الفكر ومؤسساته التعليمية التغريبية في إيران.

2 – تحقيق الاستقلال الفكري للجامعة، والانطلاق من المبادئ الإسلامية التي تعزز هذا الاستقلال.

3 – تحقيق التقارب بين الحوزة والجامعة، والقضاء على ازدواجيات: (الحوزة/ الجامعة)، (العلوم الدينية/ العلوم المدنية)، (عالم الدين/ الجامعي)، (العلم الديني/ العلم العلماني)، (العقل/ الدين)، بما يؤكد وحدة المعرفة البشرية لا إثنيتها أو ازدواجيتها.

4 – تنمية المجتمع وتلبية احتياجاته، ووضع الخطط والسياسات الجامعية التي ترعى مقاصدية هذا الهدف، وتعمل على تحقيقه.

5 – تهيئة التعليم الجامعي بجميع عوالمه؛[18] (عالم الأشياء: المنشآت، وقاعات الدرس، والمطالعة، والمعامل والمختبرات، إلخ. وعالم الأشخاص: الأستاذ، والإدارة، والطالب، وعالم الأفكار: المناهج والمقررات، والأبحاث والنظريات، والمؤتمرات،...) لإعداد القوة البشرية اللازمة، الملتزمة بأبعاد النموذج المعرفي التوحيدي وحقائقه.

6 – معالجة أوجه القصور وأشكال الجمود والتقليد الموجودة في الحوزة الدينية، المحددة في الجانب الإداري (إدارة الحوزة)، ونظام التعليم (الفلسفة، الأهداف، البرامج، التقويم، الطرائق والنظم).

7 – الإنتاج العلمي والإسهام في التراث العلمي الإنساني.

في ضوء هذه الأهداف المستخلصة من التوجهات الكلية لأهداف التكامل المعرفي في التعليم الجامعي في إيران، يمكن أن نشير إلى أوجه التقويم الآتية:

1 – مفهوم "أسلمة الجامعة" وأبعاده الثقافية

يُعَدّ مراعاة "معايير السلوك الإسلامي" أحد الأبعاد الأساسية لمفهوم "أسلمة الجامعة"، الذي طُرح في السياسات والأدبيات الإيرانية خلال الثلاثين عاماً الماضية. وثمة دراسة ميدانية حول آراء طلاب الجامعة في إيران حول

(18) هذا التصنيف مقتبس من المفكر الجزائري مالك بن نبي.

بعض العوامل المؤثرة في أسلمة الجامعة،[19] اعتمد فيها الباحث على مجموعة من العوامل التي توضح بعض جوانب الأسلمة في الجامعة الإيرانية، (من حيث الشكل والمضمون)، والتي عدّها من العوامل المؤثرة، ونتائجها ذات دلالة. ويُمكن من خلال هذه الدراسة الوقوف على مقياس إجرائي لتقويم بعض جوانب عملية الأسلمة في الجامعة –فيما يتعلق بمعايير السلوك الإسلامي– من وجهة نظر الطلاب، بوصفهم الجمهور المستهدف الأول لهذه العملية من ناحية، والمظهر الأكثر اقتراباً من هذه الاستراتيجية من ناحية أخرى.

ومن الجوانب الشكلية التي اتخذت مؤشرات: الحجاب، والفصل بين الذكور والإناث في الدرس، والأنشطة الطلابية، ولجان الانضباط السلوكي. أمّا الجوانب التي تتصل بالمضمون، فتتعلق بـ: الاختيار الأخلاقي في سياسات القبول الجامعي، والاستفادة من علماء الحوزة في الجامعة، وتأثير دروس المعارف الإسلامية، وتوافر الإمكانات المادية. وهناك عامل آخر يُعَدّ من خصائص التعليم الجامعي في إيران، وهو (الزواج)؛ إذ توجد مؤسسة جامعية تهتم بالزواج الجامعي، وتعمل على رعايته من الناحية المادية.

وقد وضع الباحث أربعة مستويات اختيارات أمام المختارة، لتحديد أهمية (أو عدم أهمية) تحقق هذه العوامل في عملية الأسلمة، وهي: ممتاز، جيد، متوسط، ضعيف. وقد لوحظ في النتائج التي تم التوصل إليها، من خلال تتبع أعلى الاستجابات وأقلها في العامل الواحد، أن: 38.4% وجدوا أن الحجاب يُعَدّ مظهراً للأسلمة بتقدير "متوسط"، بينما أجاب 13.6% بأنه ضعيف. ويشير وقوعه بين "متوسط" و"ضعيف" بأنه لا يُعَدّ دلالة قوية على مسألة إسلامية الجامعة. أمّا باقي النتائج، فجاءت على النحو الآتي:

---

(19) كهريزى، مهوش. "تحليل برخي از عوامل مؤثر بر إسلامي كردن دانشگاهها از ديگاه دانشجويان دانشگاه پزشكي كرمانشاه"(دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة في إسلامية الجامعة من وجهة نظر طلاب الجامعة الطبية بكرمنشاه)، **دانشگاه إسلامي (مجلة الجامعة الإسلامية)**، سال نهم، شماره 25، 26، بهاروتابستان 1383هـ.ش/2004م.

وفي عامل الزواج، فإن 34.2% أشاروا إلى تقدير "عالٍ" و 10.8% إلى تقدير "ضعيف"، في دلالة على أهمية هذا العامل من وجهة نظر الطلاب، بوصفه قيمة إسلامية مطلوبة في مرحلة الشباب لتحقيق "العفة".

وجاءت نسبة 45.2% في تقدير ضعيف، لتوضح أن عامل "الفصل بين الذكور والإناث" في الصف الدراسي ليس له دلالة على مسألة الأسلمة ومدى تحققها في الوسط الجامعي. وعن الجانب الأخلاقي في سياسات القبول واشتراطه ضمن متطلبات دخول الجامعة، وجد أن ما نسبته 39.9% برتبة "ضعيف"، بينما رآه 13.6% بأنه "عالٍ". وهذه النسب تفيد أن هذه المعايير لا تعبّر عن أسلمة الجامعة.

أمّا الاستفادة من "علماء الحوزة" في الجامعة، فقد رآها الطلاب بنسبة 33.7% "ضعيفة"، و 8.8% "عالية"، وهو ما يشير إلى عدم قناعة الوسط الطلابي -بقدر ما- بهذا الدور المفروض عليهم من الحوزة، ومن السياسات الثقافية بصفة عامة للتعليم العالي. كما أن "حوزنة الجامعة "ليست دليلاً على الأسلمة. وقد جاء بنسبة مماثلة تقريباً مما يتصل بأنشطة الطلاب الجامعية التي يديرها "الحوزويون" أيضاً: 9.33% "متوسط"، 14.7% "عالية". وأيضاً في عامل تسلط أساتذة الدروس العامة "الحوزويون" أجاب 51.3% بـ "جيد"، وهي نسبة مرتفعة، تشير إلى هيمنة الفكر الإرشادي والتوجيهي والتسلطي، حسب العامل المذكور الذي تمارسه الحوزة على الجامعة.

2 - العلوم الإنسانية والمنهجية الإسلامية

مثلت العلوم الإنسانية التحدي الأكبر لعملية الأسلمة في إيران؛ لأن العلوم الطبيعية تعتمد على حقائق لا تؤثر في التوجه الفكري والإنساني. أمّا العلوم الإنسانية، فهي التي تؤثر في صياغة المنهج الفكري والتربوي للشخصية، وكذلك البناء النفسي والتربوي والاجتماعي، من خلال عدّة مجالات، أهمها: مجال الوعي بالتاريخ، والمجال الاجتماعي. وقد أدى ذلك إلى وجود حالة من "تكثيف" إنشاء المراكز والمؤسسات العلمية والبحثية التي أقيمت لهذا الغرض

منذ نجاح الثورة الإسلامية عام 1979م، وأبرزها مؤسسة "سمت" لتدوين الكتب والمراجع الجامعية، في ضوء الرؤية الجديدة للمشروع التربوي الإسلامي. وقد أنجزت مئات من الكتب الدراسية في مختلف فروع العلوم الجامعية الإنسانية ما بين تأليف وترجمة، وتشير الترجمة إلى التأكيد على ما قررته السياسات الثقافية في إيران من ضرورة الاستفادة من منجزات العلم البشري والفكر الإنساني. أمّا المؤسسة الأخرى، فهي "مؤسسة بحوث الحوزة والجامعة " التي أنجزت هي الأخرى عشرات من الكتب في ميدان العلوم الإنسانية: التربية، علم النفس، علم الاجتماع،...، في محاولة لإنتاج نظريات إسلامية لهذه العلوم، بالإضافة إلى عقد مئات من اللقاءات العلمية وطرح المشروعات البحثية في هذا الميدان. وفي الآونة الأخيرة أضيف إلى "مؤسسة حوزة ودانشگاه" وظيفة "تدريب" كوادر بشرية وتأهيلها فكرياً وتربوياً، لتكوين جيل جديد تتواصل معه الفكرة وعمل المؤسسة.

وفيما يتعلق بالعمل المؤسسي يذكر عدد من الخبراء والمسؤولين عن هذه المؤسسات، أنه بالرغم من الجهود التي بذلت وتحققت في الواقع العملي مثل حلقات الدرس الجامعي بالحوزة، وحلقات الدرس الحوزوي بالجامعة، وتنفيذ عدد من المشروعات البحثية بين "الحوزة والجامعة"، إلا أنه توجد سلبيات عدة أعاقت عمل هذه المؤسسات، منها: غياب التخطيط، والتقويم الحقيقي لعمل هذه المؤسسات، والتلقي السطحي والظاهري للجامعة لمفهوم التكامل المعرفي (وحدة الحوزة والجامعة)، والنظر إلى حركة أسلمة العلوم الإنسانية والجامعة بوجه عام على أنها حركة سياسية أو تيار سياسي بالمعنى السلبي، وغياب الخطاب الإقناعي والعقلي للجمهور المستهدف من عملية الأسلمة، وزيادة الاهتمام بالجانب الشكلي على حساب عمق الفكرة ومضمونها، وضعف الاهتمام الاجتماعي بأهمية الحوزة والجامعة وقيمتهما، وكذلك عدم ملاحقة التطورات الحادثة في العالم الغربي والأفكار الجديدة في فروع فلسفة الدين

والكلام الجديد، والفلسفات الأخرى للعلوم الإنسانية بصفة عامة.[20]

وفيما يتصل بالبحوث في ميدان العلوم الإنسانية، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لإبداع نظريات في العلوم الإنسانية تنطلق من المنهجية والرؤية الإسلامية، إلا أننا نجد سيادة للنزعة الغربية في هذه البحوث في الجامعة، فضلاً عن ضعف الاهتمام بالإنتاج العلمي في العلوم الإنسانية بالعلوم الطبيعية. ويشير حسين لطف آبادي في دراسته عن "المنهجية العلمية للعلوم الإنسانية في إيران"[21] إلى بُعدين مهمين في تحليله لحالة العلوم الإنسانية؛ الأول يتعلق بالجانب الكمي والتراكمي، والثاني يتعلق بالجانب الفلسفي والمنهجي.

وفيما يتعلق بالبُعد الأول؛ الكمي والتراكمي، يذكر الباحث أن هناك انخفاضاً شديداً في إنتاج البحوث العلمية في ميدان العلوم الإنسانية، ففي الفترة من 1991م–2001م، كان هناك أقل من (200) بحث علمي منشور على المستوى الدولي، يتعلق (55) منها بفرع علم النفس، والباقي في فروع العلوم الإنسانية المختلفة. وفي عام 2005 كانت نسبة إنتاج البحوث في العلوم الإنسانية مقارناً بالعلوم الطبيعية؛ التي أنتجها باحثون إيرانيون ولها صفة القبول الدولي، لا تتعدى 0.1% من إجمالي البحوث المنشورة، وهو ما يقترب من الاهتمام المؤسسي لهذه العلوم، فوزارة التعليم والبحوث والتكنولوجيا تدعم من بين (146) مجلة علمية تصدرها؛ (9) مجلات في ميدان العلوم الإنسانية؛ أي بنسبة لا تتعدى 7% من إجمالي الدوريات المدعومة من تلك المؤسسة.[22]

---

(20) انظر: هيئة التحرير: "إسلامي شدن علوم وبومى شدن دانش.. گفتگو" (حوار حول أسلمة العلوم والمعارف) پژوهشكده **حوزه ودانشگاه** (مركز بحوث الحوزة والجامعة)، كتاب دوم، قم، 1378هـ.ش/1999م.

(21) حسين لطف آبادي: "خرد مينوي در روش شناسى علمي وپژوهش هاي روان شناسى وعلوم تربيتي در إيران" (المنهجية العلمية لبحوث العلوم التربوية والنفسية في إيران)، **فصلنامه حوزه ودانشگاه (مجلة الحوزة والجامعة)**، قم، سال دوازدهم، شماره 49، زمستان 1385هـ.ش/2006م.

(22) حسين لطف آبادي: "خرد مينوي در روش شناسى علمي وپژوهش هاي روان شناسى وعلوم تربيتي در إيران" (المنهجية العلمية لبحوث العلوم التربوية والنفسية في إيران)، مرجع سابق، ص50–52.

أمّا في ما يتعلق بالبُعد الفلسفي والمنهجي، فيخلص حسين آبادي -من خلال دراسة تحليلية -ميدانية على (16) كتاباً من الكتب التي تدرس مناهج البحث في العلوم الإنسانية في الجامعة الإيرانية -إلى النتائج الآتية:[23]

- النصوص التدريسية لمناهج البحث في علم النفس، والعلوم التربوية التي تدرس في إيران، تعتمد على الترجمة والاقتباس من المؤلفات الغربية.

- الأسس المعرفية (فلسفة العلم) لهذه النصوص التدريسية تعتمد على الفلسفة الوضعية وما بعد الوضعية، بوصفها مبادئ ثابتة للعلم.

- أغلب المتخصصين في علم النفس والعلوم التربوية في إيران خضعوا لقبول توجهات النظرية الوضعية وما بعد الوضعية لفلسفة العلم. ولا تزال هي الأساس المستخدم في البحوث الخاصة بالعلوم الإنسانية.

- العلوم الإنسانية في إيران لا تزال بحاجة إلى نظرة مختلفة لفلسفة العلم المتعددة الجوانب، أو ما نطلق عليه "فلسفة البصيرة"، أو "فلسفة العلم العقلية المعنوية"، التي تعتمد على ثلاثة مفاهيم أساسية هي: العلم الحسي، والعقلانية والعقل والمعنوي، والمتعالي.

ويشير علي أكبر حسيني -أحد الباحثين في علم الاجتماع- إلى مجموعة من أوجه النقد لمسيرة أسلمة العلوم الإنسانية في إيران؛ أولها: أن الجهود والمساعي المبذولة نحو أسلمة العلوم الإنسانية، كانت في أغلبها متفرقة ومنفصلة عن بعضها بعضاً. وثانيها: غياب النقد عند مَن يقوم بتدريس العلوم الإنسانية في الجامعات، وطرح الأفكار، والتسليم بها دون نقد أو تجريح. وثالثها: توجيه الاهتمام بصورة أكبر نحو دراسات العلوم الطبيعية والدراسات العملية كالطب والهندسة، وعدم الاهتمام باجتذاب الطلاب المتميزين نحو العلوم الإنسانية. ويبدو ذلك واضحاً من تشكيلة الوزراء منذ قيام الثورة وحتى 1998م؛ إذ كان نحو 55% من الوزراء متخرجين من الفروع الهندسية والطب والعلوم التجريبية،

(23) المرجع السابق، ص59-60.

بينما كانت نسبة المتخصصين في العلوم الإنسانية لا تتجاوز 20%، وهو ما يشير إلى ضعف الاهتمام بالعلوم الإنسانية.[24]

3 – إعداد القوة البشرية

يقصد بالقوة البشرية ما يتعلق بأعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي والطلاب، وما يتصل بوجودهما وتطورهما، وما صاحب هذا التطور والوجود من إنشاء للجامعات ومؤسسات التعليم العالي. فقد واجهت الجامعة الإيرانية بعد الثورة الإسلامية نقصاً كبيراً فيما يتصل بالأعداد الكافية من هيئة التدريس والمؤهلين، حسب التوجهات الفكرية الجديدة التي أصبحت تحكم الحياة الاجتماعية عموماً، وثمة أسباب أخرى، "منها تسريح بعض الأساتذة، وهجرة آخرين، وعدم عودة كثير من الخريجين الإيرانيين من خارج البلاد. ففي علم السياسة مثلاً تم تسريح نحو 400 أستاذ من الجامعات الإيرانية، من بينهم 15 أستاذاً متخصصاً في علم السياسة في كل من جامعات طهران والجامعة الوطنية (جامعة الشهيد بهشتي)، وكلية العلوم السياسية والاجتماعية. وقد ظلت الجامعات الإيرانية تعاني هذا النقص حتى أوائل التسعينات."[25] وكان هذا النقص أحد الأسباب الرئيسة في غلق الجامعات الذي امتد مدة أربع سنوات حتى عام 1984م. إلا أن فتحها لم يكن مؤشراً على توافر الأعداد الكافية والمؤهلة للعمل بالجامعة الجديدة. وقد أسندت إلى جامعة "تربيت مدرس" عملية إعداد الجيل الجديد، من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات كما أشرنا من قبل. وتشير الإحصاءات إلى أن عدد أعضاء "الكادر العلمي" بالجامعات في عام 1991م بلغ (1335). أمّا في عام 2008م، فقد وصل إلى (63289)، مما يعني أنه تضاعف عدة مرات خلال أقل من عشرين عاماً.

---

(24) حسيني، علي أكبر. "مظاهر الأزمة في العلوم الإنسانية المعاصرة ووجهة النظر الإسلامية"، **مجلة آفاق الحضارة الإسلامية**، طهران، س2، ع3، 1377هـ/ 1998م، ص90–91.

(25) أزغندي، علي رضا. "أضواء على علم السياسة في إيران"، **فصلية إيران والعرب**، بيروت، س1، ع1، صيف 2002م، ص98.

وفيما يتعلق بالمعالجة الكيفية لهرم الهيئة العلمية الذي أصيب بخلل كبير بعد افتتاح الجامعات عام 1984م، أشارت الإحصاءات الصادرة عن وزارة الثقافة والتعليم العالي في العام الجامعي 1997م–1998م، إلى أن عدد أعضاء الهيئات العلمية من ذوي الشهادات العليا بدرجة أستاذ انخفض من 6.3% عام 1978م إلى 3.19% عام 1996م، كما أن عدد الأساتذة المساعدين انخفض من 10.3% إلى 13.6%، بينما ارتفع عدد المعيدين من 31% إلى 35.11%، وزاد عدد المدربين (الماجستير) من 39.6% إلى 5.23% في الأعوام نفسها. وتفسير ذلك: أنه على الرغم من ارتفاع عدد أعضاء الهيئات العلمية للجامعات والمراكز العلمية في أنحاء البلاد من (9579) عضوًا عام 1978 إلى (26396) عضوًا عام 1996م؛ أي بزيادة بمعدل ثلاثة أضعاف، فإن تزايد عدد الأساتذة المعيدين والمدربين يدل على أن أكثر أعضاء الهيئات العلمية لم يوفقوا في الحصول على شهادات علمية عالية؛ أي إن هرم الهيئات العلمية تميز بالضمور، بينما هيكلها أصبح عريضًا وضخمًا."[26] ويمكن تفسير ذلك بعدّة أسباب، منها أسباب سياسية، أو أسباب علمية تتمثل في دقة المعايير في ترقيات الأساتذة، إلا أن النظام التعليمي استطاع خلال الفترة من 1997م–2006م تدارك هذا الخلل إلى حد ما.

وفيما يتعلق بأعداد المقبولين من الطلاب، فقد كان هناك تزايد ملحوظ؛ إذ "كان عدد المقبولين في عام 2000–2001م أقل من 200 ألف طالب، ووصل في عام 2004م إلى 668785 طالباً، وتزايد هذا العدد في عام 2008م إلى أكثر من مليون و500 ألف طالب،"[27] إلا أن هذه الزيادة لا تعني الاستيعاب الكامل للأعداد المتقدمة للجامعة، فهي لا تزيد على 25% من الذين يتقدمون للالتحاق بالجامعة، وفي الوقت نفسه يتزايد أعداد المتقدمين للدراسات التكميلية: الماجستير

(26) المرجع السابق، ص98.

(27) وزارت علوم، تحقيقات وفناورى (وزارة العلوم والبحث العلمي): **مقايسة عملكرد وزارت علوم، تحقيقات وفناورى در دولت نهم وچهار سالة قبل از آن (مقارنة إنجازات وزارة العلوم والبحث العلمي خلال تسع سنوات وما قبل أربع سنوات) (2001م–2008م)**، 2009م، طهران، ص3.

والدكتوراه، فوصل في عام 2008م إلى 75000 طالب. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى دور الجامعات الخاصة الذي يستوعب، في بعض الأوقات، نسباً وأعداداً أكبر من التعليم الحكومي، وهو ما يخالف الدستور،[28] الذي يقرّ بتحمل الدولة أعباء التعليم العالي. وتشير الإحصاءات الخاصة بعدد الجامعات أن الجامعات الحكومية تصل إلى (118) جامعة في أنحاء إيران[29] بينما يزيد تعداد الجامعات الخاصة عن ذلك؛ إذ تصل فروع الجامعة الإسلامية الحرة "دانشگاه آزاد إسلامي" إلى ما يزيد على (130) جامعة، وهي أشهر الجامعات الخاصة في إيران،[30] بالإضافة إلى جامعة "پيام نور" "رسالة النور"، وهي جامعة للتعليم المفتوح، ويصل تعداد فروعها ثمانية فروع.

كما يلاحظ زيادة عدد المقبولين في العامين الأخيرين: 2007م، 2008م في الجامعة الإسلامية الحرة على التعليم العالي الحكومي، وهو ما يشير إلى عجز الدولة عن استيعاب كثافة الطلاب المرشحين لدخول الجامعة من اختبار "الكنكور"، وزيادة الطلب على التعليم العالي من جانب المجتمع من ناحية أخرى. ونجد الدلالات نفسها تقريباً فيما يتعلق بالدراسات التكميلية (الماجستير والدكتوراه)؛ إذ نجد تفوقاً لمؤسسات التعليم الخاص على التعليم الحكومي، في ظاهرة لم تشهدها إيران في السنوات الأولى للثورة؛ ففي العام الجامعي 2003م-2004م وصل عدد طلاب الماجستير والدكتوراه في التعليم العالي الحكومي أقل من

(28) من الجدير بالذكر توضيح أن الدولة في إيران لا تسمح بوجود مؤسسات تعليم خاصة على الرغم من وجودها، إلا أنها تتخذ مسمى "غير نفعي"؛ أي أن هذه المؤسسات تقدم خدمة تعليمية متميزة، ولكنها "غير نفعية". والقوانين التي تستند إليها هي قوانين تأسيس منشآت تعليمية (غير دولتى-غير نفعي)، إلا أن الواقع يشير بوضوح إلى أنها مؤسسات نفعية، بما يدلك على تحايل صريح.

(29) يطلق لفظة جامعة في إيران على المؤسسة المعنية بالتعليم العالي، وتتشكل على الأقل من ثلاث كليات أو اثنتين، أو من معهدين تعليميين.

(30) وفي آخر إحصاءات صادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، فإن الجامعة الإسلامية الحرة تستوعب أكثر من 90 في المئة من طلاب الجامعات الخاصة، في حين تستوعب باقي المؤسسات الخاصة ما نسبته 9% فقط.

عشرة آلاف طالب، بينما زاد هذا الرقم لأكثر من ستة عشر ألف طالب في التعليم غير الحكومي.[31]

ويشير علي رضا أزغندي إلى عدّة ملاحظات حول إعداد القوة البشرية في التعليم العالي في إيران ومن أهمها:[32]

عدم الوضوح في التوجيه التعليمي؛ بمعنى هل هو حكومي أو غير حكومي؟ طبقاً للمادة (30) من الدستور، فإن الحكومة تتعهد بتوفير جميع إمكانات التربية والتعليم مجاناً لأبناء الشعب حتى نهاية المرحلة الثانوية، وتوسيع فرص التعليم العالي، وتوفير الإمكانات اللازمة لتحقيق الاكتفاء الذاتي مجاناً. وفي السنوات الأولى بعد انتهاء الثورة، وضعت الحكومة ومخططو قطاع التعليم الالتزام بهذه المادة نصب أعينهم، إلا أنه في السنوات الأخيرة زادت مؤسسات التعليم العالي غير الحكومي بصورة ملحوظة على مؤسسات التعليم الحكومي.

إن تأسيس جامعات غير حكومية (خاصة) في إيران، لا يتطابق أساساً مع مضمون الدستور الإسلامي. كما أن قلة الاهتمام بوضع سياسات تعليمية بناءة، والاكتفاء بإعطاء إحصاءات مُبالغ فيها بخصوص زيادة الجامعات وأعداد الطلبة، يدل على حالة التردد وعدم الثبات في السياسة التعليمية في إيران.

أمّا علاقة خريجي التعليم العالي بسوق العمل وتلبية احتياجات المجتمع، فتشير الإحصاءات إلى أن أكثر من 80% من الخريجين يعملون في أنشطة اقتصادية مختلفة ما بين عامي 1997م–2002م، وكانت نسبة البطالة بين خريجي التعليم العالي في بداية هذه الفترة نحو 6.5% وصلت إلى 13.2% في نهاية هذه الفترة؛ أي عام 2002م. وبصفة عامة تنخفض البطالة في إيران عن مثيلاتها في الدول العربية.

---

(31) محمد علي نعمتي وآخرون: **گزارش ملي آمورش عالي إيران (التقرير الإحصائي للتعليم العالي في إيران) 2004**، طهران، مؤسسة پژوهش وبرنامج ريزي آمورش عالي (مؤسسة بحوث وتخطيط التعليم العالي)، 2005م، ص97.

(32) أزغندي، علي رضا. **أضواء على علم السياسة في إيران**، مرجع سابق، ص100–101.

وتشير الإحصاءات[33] -أيضاً- إلى أن النسب العليا للبطالة عام 2002م كانت في فرع الهندسة 15.2%، وفي التجارة وإدارة الأعمال 16%، وفي العلوم الإنسانية 14.3%، وهي تقريباً النسب نفسها في السنوات السابقة، مما يشير إلى عدم استجابة سياسات القبول بالفروع التخصصية الأكاديمية إلى سوق العمل، وأنها بحاجة إلى تعديل هذه السياسات في ضوء نتائج الدراسات والأبحاث العلمية.

4 - إنتاج العلم

أكد البرنامج المعرفي لتأسيس "الجامعة" في إيران أن "إنتاج العلم" "توليد علم" القائم على مبادئ الرؤية التوحيدية للكون والعالم، أحد أبرز الأهداف الاستراتيجية "للجامعة" الجديدة القائمة على مبادئ الإسلام وقيمه، وذلك في ضوء رؤيتها "للمعرفة المتكاملة" أو "وحدة المعرفة". وقد خطت "الجامعة" الإيرانية "في هذا الميدان خطوات واسعة، أهمها إحياء إرادة "الإنتاج" و"الإبداع" العلمي، وإعادة الثقة للباحث الإيراني المسلم في قدرته على الإسهام في هذه العملية بوصفه جزءاً من هذا العالم الذي يجب أن يشارك في مسؤولياته، بالإضافة إلى أنه أصبح جزءاً من التحديات الخارجية التي يواجهها المجتمع الإيراني منذ ثلاثين عاماً، وأهمها "الحصار المعرفي"، وتقييد محاولات نقل التكنولوجيا إليه ومراقبتها وهذا يعد أحد المكاسب الأساسية لنظام التعليم الجامعي في إيران وسياساته خلال المدة الماضية.[34]

---

(33) عباس، صفورا. "بررسى وضعيت نيروي كار فارغ التحصيل دوره هاي آمورش عالي طي سالهاى 1376-1381هـ.ش (وضع قوة العمل للمتخرجين من مؤسسات التعليم العالي في الفترة من (1997م-2002م)، طهران، **گزيده مطالب آماري** (مختارات إحصائية)، شماره 58، 1383، ص12.

(34) وفي تقرير أوردته صحيفة "الشرق الأوسط" بتاريخ 2008/7/8م، أوضحت خلال رصدها لزيارة "بورتون ريشتر" العالم الأمريكي الحائز على جائزة نوبل في الفيزياء إلى جامعة شريف الصناعية -إحدى أكبر الجامعات الإيرانية- أن طالباً في الجامعة من قسم الهندسة الكهربائية قال: "إن الدكتور ريشتر قدوة لنا، ولكن قريباً سأتمكن من الاستماع إلى عالم إيراني أو عالمة إيرانية بعد حصولهما على جائزة نوبل، فنحن جميعاً نبحث وندرس باجتهاد من أجل الوصول إلى هذا الشرف." =

ومن البرامج التنموية البارزة "مشروع تنمية الدراسات في مجالات العلوم الإنسانية والدينية والثقافية والاجتماعية"، الذي تم عرضه عام 1998م، ويهدف هذا المشروع إلى وضع سياسة واقعية لتنمية البحث العلمي في خمسة مجالات هي:[35]

– مجال التطور في الفروع؛ بمعنى التحرك في مجال العلوم الإنسانية في اتجاه العلوم الوسيطة، وتعميق الدراسات فيها من خلال الجمعيات العلمية والجامعات.

– اتساع التنظيم والتنفيذ لنشر البحث العلمي، ويشمل الارتقاء التخصصي بالمستوى العلمي للإدارة من ناحية، والارتقاء بمستوى الإدارة بالاستفادة من الشبكات الدولية والتخصصات المتعلقة بها من ناحية أخرى.

– إيجاد مكانة للبحث العلمي، تمكنه من الحصول بيسر على متطلباته المالية والمعلوماتية.

– التوثيق للمدركات البحثية، وتطوير أسلوب عرض نتائج الأبحاث.

– الترويج للبحث العلمي ومحتواه؛ بمعنى تفكيك المعلومات والدراسات الأساسية، ومنهج وضع البرامج والعمل المتعلق بها، الذي على أساسه توضع الميزانيات مما ينهض بمستوى البحث العلمي واختيار الباحثين.

وفي خطة التنمية الثالثة (2000م–2004م) عُرض برنامج آخر يقوم على إحداث تغييرات بالقوانين واللوائح؛ بهدف تنمية البحث العلمي ومعالجة المعوقات من خلال عدة مواد قانونية مهمة خاصة بـ"تنمية العلوم والتكنولوجيا"، هي المواد رقم (99)، (100)، (102)، (103)، (104)، (105)، التي في ضوئها تم تغيير اسم "وزارة التعليم

= كما أكد التقرير أن إيران تبذل جهوداً كبيرة لتشجيع الاكتفاء الذاتي التكنولوجي. وأن هناك علماء إيرانيين يحققون تقدماً في مجالات علمية متميزة أبرزها "النانو تكنولوجي" "الخلايا الجذعية" و"صناعة السيارات" (الشرق الأوسط، ع10785، 2008/7/8م. طهران: توماس إيردبرنيك).

(35) هيئة التحرير. "أزمة استقالة وزير العلوم في إيران"، **مختارات إيرانية**، س4، ع39، أكتوبر 2003م، ص18.

العالي" إلى "وزارة العلوم والبحوث والتكنولوجيا"، وهدفت هذه الخطة إلى:[36]

- تحديد الأولويات والاستراتيجيات في مجال البحث والتكنولوجيا.
- تطوير السياسات وخطط الدعم وبرامج التقويم.
- إعداد قانون لإصلاح وزارة العلوم والبحوث والتكنولوجيا.
- التأكيد على إسهامات القطاع الخاص والدعم الشعبي للارتقاء بالبحوث التكنولوجية، وتحديد أهدافها، ووظائفها، وتنظيمها.
- وضع اللوائح لحماية مراكز البحوث الكمية والنوعية وتطويرها، وتقديم الدعم المالي لها.
- تنويع مصادر تمويل البحث العلمي والتكنولوجيا.
- تقديم التسهيلات التي تتيح الاستفادة من شبكة المعلومات؛ داخلياً وخارجياً، وجميع أنواع تكنولوجيا المعلومات.
- تحديد أهم عوائق التطور العلمي بغرض إصلاحها.
- تعزيز المساهمة العلمية العالمية للباحثين الإيرانيين.
- زيادة عدد المراكز العلمية في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي.
- التأكيد على التطور الكمي والنوعي لبرامج الماجستير والدكتوراه، وتطوير أداء الإدارة الجامعية، والارتقاء بتدريب أعضاء هيئة التدريس.
- تعميق المعرفة الدينية، وتعزيز القيم الإسلامية والأخلاقية في الجامعات.
- تحقيق التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي، لتحديد احتياجات المجتمع في ضوء التخصصات الأكاديمية المختلفة.
- تأكيد مبدأ اللامركزية في الإدارة.

---

(36) انظر: پرتال وزارات علوم، تحقيقات وفناوري (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي)، **طرحها وبرنامه ها..توسعه وفناوری در برنامه سوم** (خطة التنمية العلمية الثالثة). www.msrt.ir تاريخ الزيارة 11/12/2009م.

obeikandl.com

- دعم استقلالية الجامعات في التخطيط العلمي والابتكار في البرامج التعليمية.
- تطوير أساليب التدريس والتعليم والتدريب، ورفع مستوى هيئة التدريس.
- إعادة النظر في سياسات القبول بالجامعات.

وفي بداية الخطة الثالثة للتطور الثقافي والاقتصادي والاجتماعي، كلفت وزارة العلوم والبحث العلمي مجلس "تقويم التعليم" الحكومي بتنفيذ مشروع "التطور الإبداعي في الجامعات الحكومية، الذي يطلق عليه اختصاراً كلمة "كاراد". وقد قام هذا المجلس باتخاذ الخطوات التمهيدية لهذا المشروع في أواخر عام 1379هـ (2000م)، وحددت أهداف هذا المشروع في:[37] نشر ثقافة الإبداع في الوسط الجامعي، وتشجيع وجذب المجتمع الجامعي إلى دورات التعليم الإبداعي، ونشر الأبحاث واسعة النطاق التي تجرى حول المبدعين والإبداع، التي تناسب الظروف والبيئة الإيرانية وخصائصها.

وقد واجه هذا المشروع مشكلات عدّة؛ أهمها: عدم انتشار ثقافة راسخة للإبداع في المجتمع الإيراني، وغياب الأسلوب البحثي في التعليم بالجامعات –لا سيّما العلوم الإنسانية–، وكذلك ضعف الارتباط بين الجامعات ومراكز الإنتاج والصناعة. ولذلك فإن الدراسات حول مشاكل التطور العلمي والإبداعي في إيران أوصت بأن "تبذل الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الجهود لجذب الطلاب إلى النظريات الجديدة، لكي تكون لديهم القدرة على إقصاء الأساليب المعتادة، واختبار الاختيارات الجديدة من أجل تحقيق أهدافهم، وتكون لديهم القدرة على التقويم السريع للفرص واتخاذ القرار الصحيح المناسب، وجمع المصادر والتخطيط للأنشطة الموفرة لفرص العمل وتطويرها وتوسيع نطاقها، وأن يتم

(37) حيدري، أحمد. "كار آفريني دانشگاهها ومؤسسات آموزش عالي" (الجودة في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي)، **اطلاعات سياسي اقتصادي (صحيفة الأخبار السياسية والاقتصادية)**، طهران ، شماره 203–204، ص187.

تنظيم أفكارهم بشكل يجعلهم قادرين في الظروف المتنوعة لقبول المتغيرات."[38]

إنّ مشروعات البحث العلمي والإبداع في إيران تواجه بعدّة عقبات، وفي نظر المحققين الإيرانيين فإن هذه العقبات يمكن أن توضع في مجموعتين من العوامل؛ "الأولى تشتمل على العناصر والأدوات الذهنية الموجودة في الأسس والمباني الثقافية والمعرفية، ويمكن تسميتها بالبنى التحتية الاجتماعية والثقافية للبحث العلمي المؤثرة في أسلوب التفكير. أما المجموعة الثانية فهي عناصر الإمكانيات المادية، ووسائل الاتصال المعرفي وهي ما يمكن معالجته؛ إذ يمكن -مع قبول التأثير النسبي للعناصر الثقافية والمعرفية -إيجاد الإمكانات المادية من خلال الاتصال بمنتجي هذه التقنية، ونقلها والاستفادة منها في دعم البحث العلمي."[39]

ويشير أحمد حيدري إلى عدة مشكلات أخرى تواجه المؤسسات الجامعية، ويراها الأكثر أهمية في تراجع البحث العلمي والإنتاج العلمي في إيران، ولكن المقام لا يتسع لذكرها.[40]

وفيما يتعلق بالحالة الأكاديمية لطلاب الجامعة وأعضاء هيئة التدريس فيها، فقد توصلت دراسة "زاهد بيگدلي- حميد زاده" حول "المقارنة بين طرق الحصول على المعلومات لأعضاء هيئة التدريس وطلاب مرحلة الماجستير في الجامعات الحكومية تخصصات التجارة والإدارة،"[41] إلى أن الطرق التقليدية

---

(38) المرجع السابق، ص189.

(39) هيئة التحرير، **أزمة استقالة وزير العلوم**، مرجع سابق، ص18.

(40) حيدري، أحمد."كار آفريني دانشگاهها ومؤسسات آموزش عالي" (الجودة في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، مرجع سابق، ص188.

(41) زاهد بيگدلي، حميد قاضى زاده. "مقايسة روش هاي دسترس به منابع اطلاعاتي مديريت توسط اساتيد ودانشجويان كارشناسى ارشد مديريت بازرگاني در دانشگاه هاي دولتى وارائه راهكارهاي براي بهبود روش ها" (مقارنة بين الأساليب المتاحة لإدارة موارد المعلومات بين الأساتذة وطلاب مرحلة الماجستير في الجامعات الحكومية، والحلول لتحسين استخدام وإدارة هذه الموارد)، **علوم اطلاع رساني (الشبكة العلمية للمعلومات)**، طهران، دور 2005م، شماره 1، 2، پاييز وزمستان 1383هـ.ش/2004م، ص1-12.

للحصول على المعلومات هي الأكثر شيوعاً مثل المطالعة الذاتية، والمكتبات في الجامعات، وأيضاً استخدام (الإنترنت) الذي أصبح من الطرق التي يستفيد بها أعضاء هيئة التدريس وطلاب الماجستير، إلا أن هناك تفاوتاً جنسياً في العينة المفحوصة في استخدام (الإنترنت) لصالح الذكور بنسبة 76%. أمّا الإناث فنسبة من تتاح لهن استخدام (الإنترنت) 24%. وهو ما يفسر القيود الموجودة على الإناث داخل الجامعات، وضرورة فصلهن عن أماكن الذكور من لجان "الانضباط السلوكي" بالجامعة، مع عدم قدرة الجامعة المادية على توفير ذلك، بالرغم من الزيادة النسبية لعدد الإناث المقبولات بالجامعات قياساً بعدد الذكور. كما أشارت الدراسة إلى أن جامعة طهران، والجامعات الموجودة في المدينة نفسها تتلقى أنواعاً أفضل من خدمات توفير مصادر المعلومات عن الجامعات الموجودة في المدن والأقاليم الأخرى، وهو ما يؤكد تثبيت مفهوم "المركزية" من ناحية، و"غياب العدالة" التعليمية من ناحية أخرى، ويضعف مهارات البحث العلمي في الجامعة الإيرانية، ويهدر فرصاً لطلاب يمكن أن يكونوا أكثر تميزاً وتفوقاً في الجامعات الأخرى من طلاب جامعات مدينة طهران العاصمة.

أمّا دراسة "حميد رضا آرسته" عن "أوضاع الجامعات الإيرانية في ظل العولمة من وجهة نظر الطلاب."[42] فقد طرحت الدراسة عدّة معايير عن الأحوال الأكاديمية والدراسية داخل قاعات الدرس، مثل: محتوى المقررات الدراسية، وتناسب طرق التدريس مع مضمون المادة الدراسية المقدمة، والتسلط العلمي والفني لأعضاء هيئة التدريس على الطلاب. وأكدت الدراسة في نتائجها على: ضعف محتوى المقررات الدراسية، وعدم تناسبها مع المتطلبات العالمية المعاصرة، وكذلك طرق التدريس التي اعتمدت على مهارة "الحفظ والتلقين"

(42) آراسته، حميد رضا. وآخرون: "وضعيت دانشگاههاي شهر طهران در عصر جهاني شدن ازديدگاه دانشجويان" (وضع الجامعات في مدينة طهران في عصر العولمة من وجهة نظر الطلاب)، **فصلنامه پژوهش وبرنامه ريزي درآموزش عالي (مجلة البحوث والتخطيط التعليم العالي)**، طهران، شماره 50، 1387هـ.ش/2008م، ص47، 66.

التي رآها الطلاب استمراراً لطرق التدريس في المراحل الابتدائية والمتوسطة، مقابل غياب الطرق التي تعتمد على الفهم والنقد والتركيب. وكان هذا الرأي موجوداً بصورة أكثر وضوحاً عند طلاب "العلوم الإنسانية"، بخلاف طلاب العلوم الطبيعية والهندسة. كما أشارت الدراسة إلى وجود حالة من التسلط العلمي لأعضاء هيئة التدريس على الطلاب في طريقة التفكير داخل الصف الدراسي، وكذلك عدم تناسب طرق التدريس مع المادة الدراسية المقدمة، بسبب ضعف اطّلاع الأساتذة على التوجهات والنظريات الجديدة في هذا الميدان. كما أشار حميد آرسته إلى أن مصادر المعلومات المتعددة متاحة بشكل أكبر للذكور منها للإناث.

أمّا دراسة "مهرداد مدهوش" وآخرون عن الجودة في نظام التعليم العالي، دراسة حالة على مرحلة الدكتوراه بالجامعات الحكومية فرع الإدارة"[43] التي أجريت على خمس من أكبر جامعات إيران (جامعة طهران، العلامة طباطبائي، تربيت مدرس، شهيد بهشتي، أصفهان)، فقد توصلت إلى وجود قصور واضح في نوعية التعليم والخدمات التعليمية في الجامعات المذكورة، منها: اعتماد البرنامج الدراسي في مجال الإدارة على النظريات التقليدية القديمة، وغياب التوجهات الجديدة في مجال الإدارة، وضعف التواصل العلمي بين الجامعات الإيرانية والجامعات العالمية، مما أفقدها القدرة على تعرف مستجدات الإنتاج العلمي، كذلك أكدت الدراسة على وجود تسلط علمي من الأساتذة في فرض آرائهم وطرق تفكيرهم على الطلاب، وغياب تعليم مهارات التفكير الناقد والإبداعي، وقد أثرت كل هذه العوامل السابقة في ممارسة البحوث العلمية وتطبيقها في إيران. كما يذكر سعيد ناجي "أن قدرة طلبة الجامعة على إجراء

(43) مدهوش، مهردار. وآخرون: "تشكيل خانه كيفيت در نظام آموزش عالي مطالعة موردي: مقطع دكتري مديريت دانشگاههاي دولتي" (الجودة في التعليم العالي: دراسة حالة لبرنامج الدكتوراه لأقسام الإدارة)، **فصلنامه پژوهش وبرنامه ريزي درآموزش عالى (مجلة البحوث وتخطيط التعليم العالي)**، طهران، شماره، 51، 1388هـ.ش/2009م، ص121–154.

البحوث العلمية ليست بالمستوى المطلوب، ويرجع هذا إلى إخفاقات عديدة في طرق تدريس مناهج البحث بالجامعات، وعدم توافر مهارات التفكير الناقد والإبداعي، والتأمل في مناهج ومفردات وطرق تدريس مادة مناهج البحث بالجامعة."[44]

5 - معوقات الإبداع العلمي

على الرغم من الجهود المبذولة في الجامعة الإيرانية لتحقيق تقدم علمي متميز من خلال الاستراتيجيات والبرامج الطموحة، إلا أنه يمكن الإشارة إلى عدة معوقات تحول دون تطبيق هذه البرامج والاستراتيجيات التي يمكن رصدها من خلال عدّة مؤشرات، أهمها "الحرية العلمية والأكاديمية"، وذلك لارتباطها بصورة مباشرة بعملية التفكير العلمي والقدرة على الإبداع، التي في مقابلها "التسلط والاستبداد". ويمكن استقراء حالة "الحرية العلمية والأكاديمية" بدءاً من سياسات القبول بالجامعات التي يتضح منها: تقديم أولوية السياسي والأيديولوجي على العلمي والأكاديمي؛ فأحد المقاييس الثلاثة لاختبار دخول الجامعة "كنكور" هو المعيار السياسي الذي يتضمن "استبعاد العناصر المضادة للثورة الإسلامية في الجامعات وإعادة تشكيل الجامعات، على أساس المتطلبات الفكرية للحكم الإسلامي، وإعطاء نسبة تفضيل للذين وهبوا أنفسهم للثورة الإسلامية وحرب إيران والعراق."[45]

كما أن المحاصصة التي أعطيت للطلبة الذين يتوافقون مع المعيار السياسي لم تكن في صالح "العلمية أو الأكاديمية" الجامعية، ففي الدراسة التي قامت بها زهرة مجتهدي وسيد علي أكبر حسيني أوضحت "أن الأداء الأكاديمي للطلبة الذين

(44) سعيد ناجي: "نقد برآموزش روش تحقيق در نظام آموزشى كشور" (نقد طرق التدريس: مناهج البحث في النظام التعليمي الرسمي)، **حوزه ودانشگاه (مجلة الحوزة والجامعة)**، قم، سال دوازدهم، شماره 47، تابتسان 1385هـ.ش/2006م، ص145.

(45) Sakurai, Keiko. "University Entrance Examination and the Making of an Islamic Society in Iran: A study of the Post-Revolutionary Iranian Approach to "konkur"." *Iranian Studies*, Vol. 37, September 2004, p. 391.

دخلوا الجامعة من خلال حصة الثوريين كان أقل من أداء الطلبة الآخرين."[46]

ومن ناحية أخرى فإن النسبة المخصصة لمن تعدّهم الدولة من المنتمين إليها سياسياً وأيديولوجياً، التي وصلت في بداية التسعينيات إلى أكثر من30% يمنح الفرصة بصورة واضحة إلى التعليم الخاص، والجامعات الخاصة التي أصبحت تستوعب من الطلبة أكثر مما تستوعبه الجامعات الحكومية -كما أشرنا إليها سابقاً- إن الإهمال النسبي للمقياس الأكاديمي للكنكور قد سبب كساداً في المنافسة الأكاديمية- العلمية، وأنشأ ما يسمى بظاهرة (العقل الأجوف)، وحالة من عدم الرضا بخصوص جودة التعليم والمناخ الأكاديمي في الجامعات."[47]

ومن المؤكد أن هذا الإطار السياسي الذي صبغت به عملية دخول الجامعة يؤثر من ناحية الكم والكيف معًا في مستوى الجامعة الإيرانية، كما أنه يؤدي -بشكل حتمي- إلى استبعاد مَن لهم أحقية علمية وفكرية من المخالفين للنظام القائم، وهو ما كان يشتكي منه رجال الثورة أيام الشاه، ما يفضي إلى مناقشة ضرورية ومهمة حول مستقبل "الحريات العلمية والأكاديمية" في المجتمع الإيراني المعاصر، ومدى ارتباطها بتوجهات النظام السياسي، وهذا يوحي بـ"أن القادة السياسيين في إيران يستخدمون التعليم بوصفه واجهة لفكرهم السياسي والأيديولوجي،"[48] الذي يبرر توجهاتهم الفكرية والسياسية، وجعل هذا الهدف أهم من الأهداف الأخرى المعروفة للتعليم، وأهمها البحث العلمي والإبداع العلمي.

أمّا في الجامعة، فيزداد نفوذ رجال الدين، سواءً من ناحية مؤسساتهم المباشرة التي تتدخل في العملية التعليمية والإشراف على حركة البحث العلمي والتدريس، أو من خلال التشكيلات الطلابية الموالية للمؤسسة الدينية التي تنتمي في أغلبها

(46) Sakurai, Keiko. "University Entrance Examination and the Making of an Islamic Society in Iran …", p. 404.

(47) هيئة التحرير، **أزمة استقالة وزير العلوم في إيران**، مرجع سابق، ص19.

(48) Mehran, Golnar. "Khatami: Political Reform and Education in Iran." *Comparative Education*, Vol. 39, No.3, August, 2003, p. 325.

إلى ما يطلق عليه التيار (المحافظ)، التي وصلت في عام 2008م إلى أكثر من (200) تشكيل طلابي تعمل تحت سلطة رجال الدين، بالإضافة إلى لجان "الانضباط السلوكي" ومكتب "تعزيز الوحدة" التابع مباشرة "للمرشد الأعلى" الذي ينضوى تحته ما بين 50–60 % من الطلبة، بالإضافة إلى منظمة "جهاد دانشگاهي" المنتشرة في جميع الجامعات الحكومية وغير الحكومية، ومنظمة "بسيج" التي تتبع الحرس الثوري الإيراني. ومن المشاهدات التي تؤيد هذا الطرح ما تسبب فيه الطلبة عام 2003م من استقالة وزير العلوم والبحوث والتكنولوجيا، الذي تعرض لضغوط طلابية شديدة داخل الجامعة الإيرانية؛ وجاء في أسباب استقالته أن هناك مجموعة من العوائق التي أدت إلى عدم قدرته على القيام بالوظائف والمهام المكلف بها، وهي "تعدد جهات اتخاذ القرار، وتداخل مسؤوليات الوزير مع المجلس الأعلى للثورة الثقافية، ورغبة بعض القيادات السياسية في المحافظة على الوضع القائم والخوف من التغيير، والتدخلات غير المبررة من جانب التشكيلات الطلابية والأجهزة الثورية والمجالس غير المعنية بالبحث العلمي."[49]

إن الحالة الإيرانية تتسم بما يمكن أن نطلق عليه بـ"الإثنية" داخل المؤسسات والهيئات الحكومية؛ إذ يوجد دائماً في كل مؤسسة حكومية ممثل للمرشد الأعلى "الولي الفقيه"، يمكنه وقف تنفيذ القرارات والخطط التي توجد في مؤسسة ما، بل يقوم –أيضاً– بإجراء الرقابة والتفتيش على عمل هذه الأجهزة بدعوى المحافظة على الثورة والنظام الإسلامي. وللمجلس الأعلى للثورة الثقافية دور بارز في مؤسسات التعليم بصفة عامة، والتعليم العالي بصفة خاصة، من خلال هيئاته المتعددة داخل الجامعة، ومن ناحية أخرى فإن للتشكيلات الطلابية الثورية المعروفة بـ"البسيج" وغيرها دوراً آخر داخل الجامعات ومؤسسات التعليم العالي التي ترتفع بمطالبها إلى حد إقالة وزير أو تعيين آخر، أو رفض سياسة تعليمية وإقرار أخرى، مما أهدر حرمة الجامعات ومنزلتها، وحرمة الأمن الفكري والاجتماعي للجامعيين والمفكرين والمثقفين.

(49) هيئة التحرير، **أزمة استقالة وزير العلوم في إيران**، مرجع سابق، ص19.

ولا تزال هذه "الجدلية" قائمة بين مؤسسات ما يسمى بالمحافظة على الثورة والنظام والمؤسسات العلمية والتعليمية، وهي من المؤكد تمثل موضع قلق للبحث العلمي في إيران، وهو ما عبّر عنه (49) من رؤساء الجامعات والمراكز العلمية عند استقالة وزير العلوم بقولهم "نحن نتبرأ من اليأس المفروض علينا، وسنواصل المساعي ضد من يرون مصادرة الثورة والنظام الإيراني... ولا يمكن أن ننجح في ظل أفكار وتوهمات عن تعارض وظائف وزارة التعليم العالي، ووظائف المجلس الأعلى للثورة الثقافية، كما أن مسألة الاصطدام بطلبة الجامعات مسألة خطيرة ولها تبعات جسيمة وخسائر فادحة، ويمكننا أن نتجنبها بالإرادة الوطنية التي تنظر في مصالح البلاد وتغليبها على أي شيء آخر."[50]

وفي ظل هذا المناخ العلمي وجدت ظاهرة أخرى في التعليم الجامعي في مجال البحث العلمي، وهي"هجرة العقول" وتُعَدّ من أهم القضايا التي يعانيها البحث العلمي في الدول النامية بصفة عامة، ويقصد بها: انتقال الكوادر المؤهلة المتمثلة في علماء وباحثين واختصاصين من موطنهم الأصلي إلى موطن آخر، يتخذون فيه إجراءات الإقامة الدائمة.

يرى مجيد كاشاني في تقويمه لأوضاع "الجامعة الإسلامية" في إيران بأن هناك انفصالاً ما بين التعليم العالي وحاجات المجتمع الإيراني، ودليل هذا غياب أنماط التنمية المختلفة على كل المستويات؛ الصناعية والزراعية والإدارية، فضلاً عن أن الجامعة في إيران تهتم كثيراً برفع الشعارات على حساب تحقيق الأهداف الموضوعية المقررة لها. كما أن المنظمات الطلابية والسياسية تمثل بُعداً سلبياً في عمل الجامعة. ويؤكد كاشاني -أيضاً- "أن هدف الجامعة الأصلي والجوهري هو تحقيق الابتكار والتقدم العلمي، وتحقيق الريادة للمجتمع الإيراني في الغرب والشرق، ولكن واقع العلم والمعرفة، والبحث في التعليم الجامعي يشير إلى تخلف واقعنا العلمي؛ وأننا فقط مستهلكون له ولسنا منتجين حسب المعايير

(50) هيئة التحرير، **إعلان قلق رؤساء 49 جامعة ومركز علمي من استقالة وزير العلوم**، مرجع سابق، ص20.

والمقاييس العالمية. إن أصل عمل الجامعة لا بدّ وأن يحقق الحرية الفكرية وروح النقد العلمي طبقاً لقواعد المنطق بينما تقف التشكيلات الطلابية والسياسية في الجامعة، سواء الحكومية أو غير الحكومية، في وجه تحقيق هذا الهدف."[51] ويلخّص كاشاني بعض أوجه القصور في عمل الجامعة منذ إعادة افتتاحها 1984م وحتى عام 2005م بما يأتي:

أ – عدم وجود نظرة شاملة لعملية تطوير التعليم العالي أو حركة الأسلمة فيه.

ب – عدم توافر القدرة والإرادة الاجتماعية لتحقيق إسلامية الجامعة.

ت – فقدان نظام للتقويم الداخلي والخارجي لسياسات التنفيذ ووسائله في التعليم الجامعي.

ث – فقدان الاستقلال في إدارة أمور الجامعة.

ج – بروز التشكيلات الطلابية والسياسية داخل الجامعة.

ح – التقصير في نشر الثقافة والمعرفة الإسلامية.

خ – الاضطراب في التكوين الإداري للجامعة، وغياب المرونة، والمركزية الشديدة في إدارة الجامعة.

د – غياب القدرة والاستطاعة على إصلاح نظام الإدارة وبرامج إسلامية الجامعة.

ذ – ضعف مؤسسات الإرشاد والتبليغ الديني في الجامعة.

---

(51) كاشاني، مجيد. "تحليل راه كارهاي مصوب آموزش عالي براي تحقق فضاي اسلامي دانشگاهها" (تحليل الاستراتيجيات والسياسات والقوانين الحاكمة لتحقيق أسلمة الجامعة، **دانشگاه اسلامي (مجلة الجامعة الإسلامية)**، طهران، سال نهم، شماره 25 – 26، بهار وتابستان 1384هـ.ش/2005م، ص44.

obeikandl.com

خاتمة

لقد بُذِلت جهود كثيرة في "الحوزة" و"الجامعة" في إيران خلال الثلاثين عاماً الماضية (1979م–2009م) استطاعت خلق حالة من الجدل الفكري والمؤسسي، لإعادة الانسجام والمواءمة بين المعارف والعلوم الدينية والدنيوية، خاصة فيما يتعلق بالمكونات الأساسية لهاتين المؤسستين: الطالب، والأستاذ، والمناهج والمقررات، والعلوم والمعارف، مع التركيز على ميدان العلوم الإنسانية، بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات والقرارات، وإنشاء المؤسسات لهذا الغرض.

ومثلت "الحوزة والجامعة" التحدي الأكبر لتحقيق "التكامل المعرفي"؛ فعلى الرغم من أن "الحوزة" تمثل العلوم الدينية و"الجامعة" العلوم المدنية، إلا أننا نلاحظ أن الجهود التي بُذِلت لتوثيق الارتباط أو الوحدة بين الحوزة والجامعة لم تتم بشكل عضوي بل بشكل قسري، وأن المؤسسات التي أنشئت لإقامة الجسور بين المؤسستين زادت –في كثير منها– "الفجوة" الموجودة؛ لأن "إحدى المؤسستين" الحوزة "كانت مُهَيمِنة والأخرى "الجامعة" مُهَيمَن عليها.

ولا يخفى التداخل السياسي في العلمي، الذي يُعَدّ من أبرز الملاحظات في المشهد الجامعي في إيران مع غياب واضح للحرية الأكاديمية، يصل إلى حد الاستلاب والمصادرة والإقالة. وتفجر صراع جديد بين "الجماعة العلمية" و"الجماعة الدينية"، غالباً ما انتهي لمصلحة "الجماعة الدينية"؛ مما أفقد الجامعة استقلالها العلمي المنشود الذي كان أول المبادئ التي أُعلنت بعد قيام الثورة عام 1979م.

كما تبيّن فقدان كثير من معايير الإجادة العلمية في المؤسسات التي أقيمت من أجل التقريب المعرفي بين الحوزة والجامعة، مثل: التخطيط الجيد، والمتابعة، والتقويم المستمر، واعتماد العمل بصورة كبيرة على التلقائية، والعاطفة، والمبادرات الذاتية، فضلاً عن غياب أساس إبستمولوجي واضح لهذا التقريب. ويضاف إلى هذا زيادة نفوذ القطاع الخاص في التعليم العالي في السنوات العشر

الأخيرة بصورة ملحوظة، بل تفوق في بعض السنوات على دور الدولة، وهو ما يشير بوضوح إلى ضعف الإمكانات المقدمة إلى هذا النوع من التعليم، لا سيّما في ضوء الطلب الاجتماعي المتزايد عليه.

استطاعت الجامعة الإيرانية إصدار كتاب جامعي في محاولة للتعبير عن الرؤية التوحيدية الإسلامية، ويُعَدّ مركز "سمت" من أهم المؤسسات في العالم الإسلامي، إن لم يكن أهمها في هذه المحاولة. إلا أن هذه الجهود لم تسفر بعدُ عن إنتاج كتاب يمثل "فلسفة العلم" الإسلامية المنشودة، ليكون بديلاً عن الفلسفات الوضعية وما بعد الوضعية، التي ما زالت تنتشر في كتب التعليم العالي في إيران، ولا تزال هذه التجارب المهمة في طور المحاولات التي تخضع للصواب والخطأ.

لقد وقف الباحثون والمفكرون في النظرة للعلوم الإنسانية في إيران في حيرة فكرية، فعلى الرغم من أن الاتجاه الغالب في الفكر التربوي الإيراني يؤكد النشأة الغربية لهذه العلوم ومناهجها وفلسفتها التي تختلف عن الفلسفة والرؤية التوحيدية الإسلامية، ومن ثَمّ رفض عالميتها بوصفها معبّرة عن واقع ثقافي وفكري وسياسي خاص، وما تبعه من التأكيد على خطورة الاقتباس والالتقاط من العلوم الإنسانية الغربية في الواقع الإسلامي، إلا أن الحيرة الفكرية للباحثين والمفكرين تبدو في موقفين غامضين نحو العلوم الإنسانية، يختزلهما السؤال الآتي: هل السعي إلى أسلمة هذه العلوم هو من أجل إعادة إنتاج المعرفة، أو إنتاج معرفة جديدة؟ وهذا الغموض المنهجي في الأساس أثر بصورة كبيرة في التوجهات الفكرية للباحثين والمنظرين، الذي أدى بدوره إلى تأخر ثمار هذه الجهود في ميادين فلسفة العلم، والتنظير في العلوم الإنسانية وارتباكها إلى حد بعيد.

ويلاحظ من استقراء المناهج والمقررات الدراسية في الجامعة -على الرغم من مرور ما يقرب من ثلاثين عاماً- أن العلوم الإنسانية لم تتحرر من نفوذ

الفكر الغربي وتأثيره، وأن إسلامية العلوم الإنسانية في الدرس الجامعي اقتصرت على بعض الإضافات الطفيفة ارتبط بعضها بالتأثير السياسي للثورة الإسلامية؛ إذ في العلوم السياسية عناوين دروس من قبيل: "النظام السياسي الإسلامي"، "الحركات الإسلامية المعاصرة"، "التحولات السياسية في إيران"، "الأصول الفكرية للنظام السياسي الإسلامي"، "الفكر السياسي في الإسلام وإيران"، "تاريخ الدولة الإسلامية". وفي علم الاجتماع نجد "علم اجتماع الثورة"، "تاريخ التفكير الاجتماعي في الإسلام"، "المفاهيم الاجتماعية في القرآن"، ويلاحظ –أيضاً– أن هذه المقررات بمثابة مواد؛ إمّا تخدم الفكر الأيديولوجي للثورة الإسلامية، وإمّا أنها مواد ثقافية إسلامية عامة، في حين يغيب التنظير الحقيقي لأصول هذا العلم وفلسفته ومناهجه؛ إذ نجد أن ما يتصل بمقررات فلسفة العلم والمناهج وطرق البحث، كلها مواد مترجمة عن الفكر الغربي، وهو ما يشي بالتبعية، وافتقاد نظرية في العلوم الإنسانية خاصة بالفكر الإسلامي في إيران.

وتبيّن أن الجهود المبذولة في تطوير الحوزة أكثر أهمية، وقد ظهرت في إعادة هيكلتها من الناحية الإدارية والتنظيمية والمنهجية، وتطوير الأداء العلمي فيها، وإدخال فروع علوم جديدة معاصرة مثل اللغات، والتكنولوجيا والحاسوب، بالإضافة إلى فروع العلوم الإنسانية المختلفة، كالفلسفة، والاجتماع، والاقتصاد، والسياسة، وتقنين عملية التقويم، وتقديم إجازات تعادل الشهادات الجامعية، وهو ما لم تشهده الحوزة قبل الثورة الإسلامية في إيران.

ثمة إشكالية بين "الحوزة" و "الجامعة"، ويقف التيار المعارض للتقارب بينهما على عدة اعتبارات، أهمها: عدم قابلية العلوم الحوزوية للنقد بوصفها علوماً دينية، في حين تقبل العلوم الجامعية النقد، واستيلاء الحوزة على السلطة "ولاية الفقيه"، واختلاف خطاب التعليم وطبيعة المعرفة في الحوزة والجامعة، والتباعد بين آليات البحث ومنهجياته ولغة التعليم في كل منهما.

ولا يغيب عنا توجيه عناية الباحثين في مجال التربية إلى الالتفات للفكر

التربوي الإيراني؛ نظراً إلى ثراء تجربته الفكرية والتربوية من جهة، وسد الفجوة في المكتبة العربية نحو هذا النوع من الدراسات الإيرانية التي لم تأخذ حظها من الدراسة والبحث من جهة أخرى. وإيجاد آلية معرفية للتواصل الجدي مع مشروعات "الأسلمة" و"التكامل المعرفي" في إيران ومؤسساتها المختلفة، من أجل تبادل الخبرات والاستفادة المعرفية بين الطرفين التي يُظَن أنها غائبة بصورة كاملة حتى الآن، وإنشاء مركز علمي تربوي متخصص لترجمة الفكر التربوي الإيراني إلى اللغة العربية.

obeikandl.com